مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 33، العدد (1)، ص ص 17 - 52، الرياض (1442م/ 2021هـ)

التوسُّع في المعنى وتطبيقاته عند أبي حيان الأندلسي (ت745هـ) في تفسيره البحر المحيط

«جمع ودراسة وموازنة»

أحمد عبد الكريم الكبيسي[1]

جامعة الشارقة

(قدم للنشر في 19/ 04/ 1441هـ؛ وقبل للنشر في 18/ 05/ 1441هـ)

المستخلص: إنَّ باب التوسع في التعبير أو المعنىٰ أكثر من أن يحاط به في اللغة العربية عمومًا وفي لغة القرآن خصوصًا، ذلك أنَّ فيها من المرونة والقدرة علىٰ التحوّل والتبدل في الصِّيغ والتراكيب وتوليد المعاني والتوسع فيها بطرائق فنية ذوقية تصل أحيانًا إلىٰ درجة الإعجاز.

وقد تنوعت صور الاهتمام بباب التوسُّع في التفسير، فلم تقتصر جهود العلماء علىٰ دلالة الألفاظ فحسب، وتجاوزت إلىٰ التراكيب والجمل بأسلوب ماتع يجمع بين اللغة والبلاغة والنَّحو، ضمن ضوابط وقواعد مرعية، ممَّا أثرىٰ المباحث المتعلقة بهذا الجانب إثراءً واضحًا، فكانت ظاهرة الاتساع وما تزال ميدانًا رحبًا للدِّراسات القرآنية، وممَّن تصدَّر لها، هو الإمام الهمام أبو حيان الأندلسي فأكثر من تناولها وتوظيفها.

وقد بيَّنت هذه الدراسة بوضوح تام جهود ذلك الإمام في نقله لآراء مَن سبقه، وتعليلها، وتبنِّيها، ونقدها، أو الجمع بينها فيما يخصُّ باب التوسُّع، حتىٰ انفرد ﷺ بمواضع لم يُشاركه أحدٌ في إيرادها.

الكلمات المفتاحية: التوسع، المعنىٰ، تطبيق، جمع، تفسير أبي حيان.

The expansion of meaning and its applications according to Abu Hayyan al-Andalusi (d.745 AH) in his interpretation of the sea ocean "Collect, study and balance"

Ahmed Abdul Karim Al Kubaisi[1]

Al Sharekah University

(Received 16/12/2019; accepted 13/01/2020)

Abstract: The subject of expanding expression or meaning is more than being surrounded by it in the Arabic language in general and in the language of the Qur'an in particular, because it contains flexibility and the ability to change and change in formulas and compositions and generate meanings and expand them in artistic taste methods that sometimes reach the point of miraculousness.

The forms of interest in the section on expanding interpretation have varied, so the efforts of scholars were not limited to the connotation of expressions only, and went beyond the compositions and sentences in a beautiful manner that combines language, rhetoric and grammar, within the rules and regulations in force, which enriched the discussions related to this aspect clearly, so the phenomenon of expansion was and is still a field Welcome to Qur'anic Studies, and from whom it was exported, Imam Hammam Abu Hayyan Al-Andalusi more than covered it and employed it.

This study clearly demonstrated the efforts of that imam in conveying the views of those who preceded him, explaining them, adopting them, criticizing them, or combining them with regard to the topic of expansion, so that he, may God have mercy on him, singled out issues that no one had participated in.

Key words: expansion, meaning, application, plural, interpretation of Abu Hayyan.

---

(1) أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك، بقسم أصول الدين، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة.

(1) *Associate Professor of Interpretation and Quranic Sciences, Department of Fundamentals of Religion, College of Sharia and Islamic Studies, University of Sharjah.*

البريد الإلكتروني: *e-mail: aalkubise@sharjah.ac.ae*

مُقدّمة

الحمد الله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسلام علىٰ نبيِّنا مُحمَّدٍ الأمين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

أمَّا بعد: فقد أنزل الله جلَّ وعلا القرآن الكريم، فبهر الألباب، وسلب العقول والأبصار، لِما فيه من حقٍّ وجلال، فآمن به أغلب النَّاس، واعترفوا بروعة بيانه، وعظمة إعجازه، ودقة دلالاته، واتساع معانيه وسموِّها.

وسيبقىٰ كتابـًا مفتوحًا، ونبعًا فياضًا يفيض بالأسرار، والأمور العِظام، التي تشير إلىٰ عظمة هذا الكتاب وإعجازه، فهو كتابٌ للأجيال كلها، ولا بدَّ لكلِّ جيلٍ أن ينهلَ منه.

وقد عجزت القدرات البشرية، ولا تزال عاجزة عن أن تدانىٰ كتاب الله في نهجه وصياغته، وتمام إحاطته، ودقة استعراضه واختياره للألفاظ والتراكيب.

والتوسُّع في تحري تلك الدّلالات وبيانها، لهو أحد دعائم الفَهم الصَّحيح، والذوق الرَّفيع، والإثراء الحقيقي. لذا دأب عليه المفسرون وأعطوه من العناية ما لا يخفىٰ، فقد عدَّوه أمرًا رئيسًا في التعبير البلاغي القرآني وإعجازه. وقد تناولت هذه الدراسة بعض الظواهر اللغوية التي تُوسِّع فيها من حيث المعنىٰ، من خلال تفسير أبي حيان الأندلسي، والذي يُعدُّ من القامات الذين عنوا بهذا الباب، وذكر صوره أثناء تفسير الآيات القرآنية. فقد يذكر رحمه الله أكثر من دلالة تحتملها الآية القرآنية كلها مرادة مقصودة.

ولما لهذا الموضوع من أثر عظيم في فَهم كتاب الله جلَّ وعلا وتفسيره فقد رغبتُ في دراسته واختياره موضوعًا لهذا البحث، وذلك بعد التتبع والتثبت أنَّه لم يتناوله أحدٌ بدراسةٍ مستقلة وفق هذا العنوان حصرًا. وكلّ ما وقفتُ عليه من عناوين درست كتاب البحر المحيط، كانت حول القراءات، أو الأصوات، أو الأحكام النَّحوية، أو علل الاختيار، أو التناسب القرآني، فضلاً عن شخصية أبي حيان مفسِّرًا، لنخبة من علماء وباحثين فضلاء. ولم أقف علىٰ دراسةٍ جمعت باب التوسُّع عند أبي حيان من خلال تفسيره، والله أعلم.

هدف البحث:

تبرز أهمية هذه الدراسة في التأكيد علىٰ أهمية لغة القرآن في النَّظر إلىٰ الألفاظ وعلاقتها واتساع معانيها، والقدرة علىٰ التحوّل في الصِّيغ والتراكيب وتوليد المعاني، مع التركيز علىٰ إبراز الظواهر اللغوية التي تُوسِّع فيها أبو حيان، ومدىٰ استخداماته لها في تعدد تفسير الآيات القرآنية، ومنها التعدد في البلاغة والإعراب.

تساؤلات البحث:

يُحاول البحث الإجابة علىٰ التساؤلات التالية:

– ما مقياس التوسُّع في بيان المفردة القرآنية لدىٰ أبي حيان الأندلسي؟

– هل يجوز استعمال مصطلح قرآني للدلالة علىٰ معنىٰ أوسع غير مقصود؟

– ما مقصد أبي حيان حول ظاهرة التوسع ومواضعه في التفسير؟

– هل للخَلف حق التوسُّع في بيان اللفظة القرآنية؟

حدود الدراسة:

نماذج من تفسير سورة الفاتحة والبقرة وآل عمران المتضمِّنة لباب التوسُّع، والواردة في تفسير البحر المحيط (جمع ودراسة وموازنة). وفق ما تسمح به ضوابط المجلة من عددٍ لأوراق البحث.

منهجية البحث:

المنهج الاستقرائي: ويتمثل في استخراج وجمع باب التوسع لدىٰ أبي حيان، ضمن القدر المحدَّد.

المنهج المقارن: بين توسعات أبي حيان في تفسيره، وغيره من علماء التفسير المشهورين.

المنهج التحليلي: في الوصول إلىٰ حقيقة ظاهرة الاتساع، وصيغها، ومواطنها، وضبطها عند أبي حيان ومن وافقه أو خالفه، واستخلاص النَّتائج.

هذا وقد انتظمت خطة البحث في مطلبين يسبقهما مقدِّمةٌ، وتمهيدٌ، ومطلبين، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع.

- مقدِّمة: وتحتوي: (أهمية الموضوع، تساؤلات البحث، حدود الدراسة، منهجية البحث).
- تمهيد: ويتضمَّن: (التعريف بمصطلح التوسُّع، صيغ التوسّع عند أبي حيان، مواطن التوسّع في المعنىٰ، فضلاً عن منهج أبي حيان في باب التوسُّع).
- المطلب الأول: نماذج توسعات أبي حيان الأندلسي في تفسيره لسورتي الفاتحة والبقرة: ويشمل ثلاثة عشر محوراً وفق ترتيب الآيات القرآنية.
- المطلب الثاني: توسعات أبي حيان في تفسيره لسورة آل عمران: ويتضمَّن محورين. حسب ما وقفتُ عليه في تفسير أبي حيان الأندلسي.

***

تمهيد

من المعلوم لدىٰ المختصِّين بتفسير القرآن وعلومه أنَّ هناك اختلافاً – نوعًا ما – حول حقيقة التوسّع في المعاني، وهناك تباين في الآراء حول أهميته، أو مدىٰ إيجابية وجوده، أو كثرته في كتب التفسير، فمن مدَّعٍ أنَّ كثرة الاتساع يُشكِّلُ دليلاً علىٰ ضعف التفسير، وعدم قدرته علىٰ التعبير في تحديد المعنىٰ الصَّحيح.

ومن مدَّعٍ أنَّ التوسع في المعاني يُشكِّلُ عاملًا مهمًّا من عوامل الغموض في النَّصوص، ولاسيما ما يخصُّ النَّص القرآني. فهو إذًا لا يُعدُّ وجوده أو تزايده في التفسير صفة إيجابية محمودة؛ علىٰ أساس أنَّه يسلب جانبًا من وضوح وجلاء المفترض.

والحقيقة ليست كذلك إذ إنَّ التوسُّع في المعنىٰ يُعدُّ دليلًا علىٰ ثراء التفسير، ومرونته، واتساعه في التعبير، وليس فقره أو ضعفه. ولتسليط الضوء علىٰ ذلك، وتبسيط هذا الخلاف ومحاولة إيجاد صورة واضحة المعالم، أبدأ بتعريف التوسُّع، ومواطنه، وصيغه، من خلال تفسير البحر المحيط مع إمكانية موازنته بغيره.

أولًا: التعريف بالتوسُّع لغةً واصطلاحًا:

*** ففي اللغة:** الوُسْع والسِّعة: الجِدَة والطاقةُ. قال تعالىٰ: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ (الطلاق:7)، أي علىٰ قدر غِناه وسَعَتِهِ. وأَوْسَعَ الرَّجلُ؛ إذا صار ذا سَعَةٍ وغِنًىٰ. قال الله جلَّ وعلا: ﴿ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ ﴾ (البَقَرَة: 236). والتَوْسيعُ: خلاف التضييق. تقول: وسَّعت الْبَيْت وَغَيره فاتَّسع وَاسْتَوْسَعَ، أي صار واسِعًا. وتَوَسَّعوا في المجلس، أي تفسَّحوا. وَالْفَرَسُ الذَّرِيعُ الْخَطْوِ: وَسَاع[1].

*** وفي الاصطلاح:** فقد تردَّدَ مصطلح التوسع في مواضع متعدِّدة من كتب اللغويين والبلاغيين وأهل معاني القرآن؛ لكنَّه لم يكن واضح المعالم والحدود، وإنَّما بقي مبثوثًا في بطون الكتب. وأوَّل من استخدم مصطلح التوسع هو سيبويه في الباب الذي ترجم له بقوله: «باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنىٰ؛ لاتِّساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار»[2]. وهذا يعني أنَّ التوسع تغيير المعنىٰ النَّحوي للكلمة في التركيب بحذفٍ أو دون حذفٍ؛ بغية الإيجاز والاختصار دون أن يؤثر ذلك علىٰ المعنىٰ الأصلي للتركيب[3].

وهذا هو أصل التوسُّع في ضروب التعبير؛ إذ إنَّ: «العرب تتوسَّع في كلامها. وبأيِّ شيءٍ تفاهم النَّاس فهو بيانٌ، إلا أنَّ بعضه أحسن من بعض[4]»[5]. لاحتمال اللَّفظ، وقوَّته، واتِّساع المعنىٰ[6].

ونخلص إلىٰ أنَّ باب التوسُّع في المعنىٰ أكثر من أن يُحاط به في اللغة العربية عمومًا، وفي لغة القرآن

(1) ينظر: تهذيب اللغة، للهروي (3/ 61)؛ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، مادة (وسع) (3/ 1298)؛ معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، مادة (وسع) (6/ 109).

(2) الكتاب، لسيبويه (1/ 211).

(3) وقد عرَّفه بعض المعاصرين بقوله: «التوسُّع في المعنىٰ هو أن يؤتىٰ بتعبير يحتمل أكثر من معنىً وتكون كل هذه المعاني مُرادة». لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، السامرائي (ص554).

(4) وقد أشار ابن جنّي إلىٰ هذا في كتابه تحت: «باب في اللفظ يرد محتملًا لأمرين أحدهما أقوىٰ من صاحبه: إيجازان جميعًا فيه، أم يقتصر علىٰ الأقوىٰ منهما دون صاحبه؟ اعلم أنَّ المذهب في هذا ونحوه أن يعتقد الأقوىٰ منهما مذهبًا، ولا يمتنع مع ذلك أن يكون الآخر مرادًا وقولًا». الخصائص (2/ 490).

(5) كتاب الحيوان، للجاحظ (5/ 155).

(6) العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ابن رشيق القيرواني (2/ 93).

خصوصاً؛ ذلك أنَّ فيها من المرونة والقدرة على التحوُّل في الصِّيغ والتراكيب وتوليد المعاني والتوسُّع.

وأنَّ سيبويه هو أوَّل من حاول أن يُحدِّدَ مفهوماً للتوسع، ووضع له أبوابًا مستقلة، كما أنَّ ابن جني قد جعل التوسع أو الاتساع: أحد المعاني التي يُعدل إليها لإفادة المجاز إلىٰ جانب التوكيد والتشبيه، وأبا حيان هو الآخر قد عالج هذه الظاهرة – التوسع – من خلاف التضمين والحذف والعدول من تركيب لآخر، حتىٰ صار كمصطلحٍ يَرِدُ في تفسيره.

وهذه هي سِمة الإيجاز مع وفاء الدلالة. وقد دأب عليه أساطين المفسرين – منهم أبو حيان الأندلسي – وأوْلَوْه عناية، وعدّوه أساسًا في التعبير البلاغي القرآني، والتفنُّن في الفصاحة.

ثانيًا: صيغ التوسُّع عند أبي حيان[7]:

استعمل أبو حيان الأندلسي(ت745هـ) في تفسيره[8] صيغًا متعددة لسعة الكلام، منها: ما هو اسم: كالسَّعة، والتوسُّع. الفعل: اتسع. المصدر: الاتساع، وقد قصد بها وضع الألفاظ في غير موضعها في التراكيب المختلفة بقصد الإيجاز والاختصار، وهو ما سيتطرَّق إليه البحث في مواضع اتساع المعنىٰ التفسيري عند أبي حيان.

ثالثًا: مواطن التوسُّع في تفسير المعنىٰ القرآني[9]:

1) الاشتراك اللفظي: «وهو اللفظُ الواحدُ الدَّالُّ علىٰ معنيين مختلفين فأكثر دلالة علىٰ السَّواء»[10]. من دون قرينةٍ تدلُّ علىٰ معنىً واحدٍ، مثاله قوله جلَّ وعلا: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ﴾ (القمر:54) كلمة (نَهَر) لها دلالات مختلفة منها: مجرىٰ الماء، والضياء والنُّور، والسَّعة في الرِّزق والمعيشة[11].

2) الصِّيَغ المشتركة: في القرآن – أحيانًا – الصِّيغة الواحدة يجتمع بها أكثر من معنىٰ، مثاله: قوله جلَّ وعلا: ﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمُسْتَقَرُّ ﴾ (القيامة:12). إنَّ كلمة (المسْتَقَر)

(7) وهو: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان، العلَّامة الأوحد أثير الدين، ولد سنة 654هـ بغرناطة، الإمام العلامة، الحافظ، المفسِّر، النَّحوي، اللغوي، فريد الدَّهر، وشيخ النَّحويين في عصره، وإمام المفسِّرين في وقته، وصاحب التصانيف المشهورة التي سارت شرقا وغربًا، له يد طولىٰ في الفقه، والآثار، والقراءات، والنحو.. توفي سنة 745هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار علىٰ الطبقات والأعصار، للذهبي (ص387)؛ طبقات الشافعية، شهبة (3/ 67)؛ العسقلاني (6/ 58).

(8) ينظر: البحر المحيط في التفسير: (1/ 39، 76، 110، 184، 521)، (2/ 79، 181، 276، 655)، (4/ 391)، (6/ 142).. وغيرها.

(9) وقد أفدتُ في سير خطة معالم هذا المحور ورتابته من بحث: (ظاهرة التوسع في المعنىٰ في اللغة العربية– دراسة لنماذج قرآنية) د. بلقاسم بلعرج، وهو بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة الجزائر – المجلد(8)، العدد(16) جوان 2007م، ينظر: (ص143)، وما بعدها.

(10) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي (1/ 292).

(11) ينظر: النّكت والعيون، تفسير الماوردي (5/ 420).

تدلُّ علىٰ المصدر بمعنىٰ الاستقرار، أي: إلىٰ ربك الاستقرار، وتدلُّ علىٰ اسم المكان، أي موضع قَرَارِهِم من جنَّةٍ أو نارٍ، وذلك مفوَّضٌ إلىٰ مشيئته جلَّ وعلا[12].

قال أبو حيان: «الْمُسْتَقَرُّ: مُسْتَفْعَلٌ من القرَار، وهو اللُّبْثُ والإقامَةُ، ويكون مصدرًا وزمانًا ومكانًا لأنَّه من فعْلٍ زائدٍ علىٰ ثلاثة أحرف، فيكون لمَا ذُكِرَ بصورة المفعول»[13].

فكلمة (مستقر) أفادت معانيَ مجتمعة - توسُّعًا - علاوةً علىٰ ما تقتضيه الفاصلةُ في نهاية الآيات. ولا تغني كلمةٌ أخرىٰ عنها، فلو أُبدلت بها (الاستقرار) ما أدَّت هذه المعاني، فهي أنسبُ كلمة في هذا الموضع[14].

3) الجمع بين الألفاظ والصِّيغ ذات الدلالات المختلفة: لما أثنىٰ الله جلَّ وعلا علىٰ مريم بقوله: ﴿ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا ﴾[15] (آل عمران:37). لم يقل: إنباتًا حَسنًا؛ لأنَّه تعالىٰ أراد أن يُثني عليها وعلىٰ معدنها الكريم. فلو قال: إنباتًا، لم يجعل لها فضلًا، لأنَّه لم يزد علىٰ معنىٰ الإنبات، وإنَّما قال: ﴿ نَبَاتًا حَسَنًا ﴾ علىٰ معنىٰ أنَّها قبلت الإنبات فنبتت نباتًا حَسَنًا، فجعل لها في معدنها الكريم، وشخصها الطاهر قبولًا لذلك الإنبات واستجابة له، ولو قال (إنباتًا) لجرَّدها من هذا المعنىٰ. فأراد - وهو أعلم سبحانه - أن يجمع بين الأمرين أنَّه جلَّ وعلا أنبتها كما يشاء وأراد من باب الثناء أن يجعل لها فضلاً في هذا من طيب معدنها وطواعيتها فقال: ﴿ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا ﴾ والله أعلم[16].

4) العدول عن تعبير إلىٰ آخر: ويحتمل أكثر من وجهٍ إعرابي وأكثر من معنىٰ؛ لغرضٍ مقصود يقتضيه المعنىٰ أو المقام، وهو كثير في القرآن، من ذلك قوله جلَّ وعلا: ﴿ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلاً ﴾ (النساء:77).

والفتيل: مَثَلٌ في الحقارة والقِلَّة، وهو ما يكون في شَقِّ النَّواة لكونه علىٰ هيئة الفَتِيل. وقيل: هو ما تفْتِله بين أَصابعك من خيط أَو وَسَخ[17]. وقد شاعَ استعارتُهُ للقِلَّة إذ هو لا يُنْتَفَعُ به ولا له مَرْأًىٰ وَاضِحٌ[18]. والكلمة في كل الأحوال تشير إلىٰ أقل شيء، وهي تحتمل من هذه النَّاحية معنيين[19]:

(12) ينظر: مفاتيح الغيب، للرازي (30/ 725).

(13) البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان (1/ 258).

(14) ينظر: الجملة العربية والمعنىٰ، السامرائي (ص171).

(15) المعنىٰ: «أَنْشَأَهَا إِنْشَاءً صَالِحًا، وَذَلِكَ فِي الْخُلُقِ وَنَزَاهَةِ الْبَاطِنِ، فَشُبِّهَ إِنْشَاؤُهَا وَشَبَابُهَا بِإِنْبَاتِ النَّبَاتِ الْغَضِّ عَلَىٰ طَرِيقِ الِاسْتِعَارَةِ، (وَنَبَاتٌ) مفعول مُطلق لأنبت وَهُوَ مَصْدَرُ نَبَتَ وَإِنَّمَا أُجْرِيَ عَلَىٰ أَنْبَتَ للتَّخْفِيف». التحرير والتنوير، لابن عاشور (3/ 235).

(16) ينظر: معاني النحو، السامرائي (2/ 164).

(17) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروز آبادي (4/ 166).

(18) التحرير والتنوير، لابن عاشور (5/ 84).

(19) ينظر: البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان (3/ 282)؛ الجملة العربية والمعنىٰ، السامرائي (ص177).

الأول: أن يقصد بالفتيل (الظلم) أي لا تظلمون ظلمًا قدر فتيل أو مهما يكن قليلاً، وعندها تكون الكلمة مفعولاً مطلقًا نائبًا عن المصدر المحذوف فهو صفته[20].

الثاني: أن يقصد بالفتيل معناه الحقيقي، فيكون مفعولاً ثانيًا بتضمين (يظلمون) معنىٰ (ينتقص) أو (ينقص) وهو متعد إلىٰ مفعولين.

وهنا أُريد المعنيان – توسُّعًا – بمعنىٰ أنَّه تعالىٰ لا يظلمنا لا قليلاً من الأشياء ولا شيئًا من الظلم وإن كان قليلًا. ولو أراد تعالىٰ التحديد والتخصيص بمعنىٰ واحد لوجدنا ذلك في القرآن كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴾ (الكهف:110) فتحدَّد هنا معنىٰ واحد.

5) الحذف: وأغراضه متعددة[21]، وما يهمّنا هنا الحذف الذي يؤدي إلىٰ إطلاق معنىٰ المعنىٰ[22] وتوسّعه، وهو قسمان: قسم لا يؤدي إلىٰ توسّع في المعنىٰ ولا إلىٰ إطلاق؛ لأنَّ المحذوف يتعيَّن فيتقدَّر ذلك المحذوف: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا ۗ ﴾ (النحل:30) المحذوف: (أنزلَ)[23] فليس فيه توسّع ولا إطلاق في المعنىٰ؛ لأنَّ المحذوف محدَّدٌ ومعيَّن. بينما قوله جلَّ وعلا: ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ﴾ (الضحىٰ:6) كلمة: ﴿ فَـَٔاوَىٰ ﴾ احتملت المعاني: آواكَ وآوَىٰ بكَ خلقًا كثيرًا، وآوَىٰ لكَ ولأجلكَ من آوَىٰ[24].

والإتيان بنائب المصدر قد يوسِّع المعنىٰ توسيعًا لا يؤديه ذكر المصدر، وذلك كالمجيء بصفة المصدر بدلاً منه، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِٱلْعَشِىِّ وَٱلْإِبْكَـٰرِ ﴾ (آل عمران:41)، فكلمة ﴿ كَثِيرًا ﴾ يراد بها الدّلالة علىٰ المصدر، أي ذكرًا كثيرًا، ويحتمل أن يراد بها الدلالة علىٰ الوقت، أي زمنًا كثيرًا. فهذا تعبيرٌ يحتملُ معنيين في آنٍ واحد بخلاف ما لو ذُكر الموصوف، فإنَّه لا يدلُّ إلَّا علىٰ معنىً واحدٍ. وقد يكون المعنيان مطلوبين، أي ذكرًا كثيرًا، زمنًا كثيرًا؛

(20) ورجّح ابن عاشور إعراب (فتيلاً): نائبًا عن المفعول المطلق؛ وعلَّل ذلك بقوله: «لأنَّه علىٰ معنىٰ التَّشْبِيهِ، إذ التَّقدير: ظُلْمًا كَالْفَتِيلِ، أي بقدْرِهِ، فحُذفت أداةُ التَّشْبِيهِ، وهو كقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۖ ﴾ (النِّسَاء:40)». التحرير والتنوير (5/ 85).

(21) كالاختصار في الكلام، والإيجاز، والتخفيف، والتفخيم والإعظام، وغيرها.

(22) معنىٰ المعنىٰ وهو: «أن تَعْقِل من اللفظِ معنًىٰ، ثمَّ يُفضي بكَ ذلكَ المعنىٰ إلىٰ معنىً آخرَ». دلائل الإعجاز، للجرجاني (ص263).

(23) أي: أنزل خيرًا. «وقرأ زيد بن عليٍّ: (خَيْرٌ) بالرَّفع أي: المُنزَّلُ فَتُطَابِقُ هذه القراءةُ تأويلَ مَن جعل ماذا موصولةً، ولا تُطَابِقُ مَن جعل ماذا منصوبةً، لاختلافهما في الإعراب، وإنْ كان الاختلافُ جائزًا». البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان (6/ 525).

(24) لمسات بيانية، السامرائي (ص567، 569). وينظر: الباقولي، إعراب القرآن – المنسوب خطأً للزجاج – (ص342).

فيكون الحذف قد أدَّىٰ معنيين في آنٍ واحدٍ، وهذا توسُّعٌ في التعبير، وزيادةٌ في المعنىٰ[25].

6) التَّضمين: وهو إيقاع لفظٍ موقع غيره ومعاملته معاملته، لتضمنه معناه، واشتماله عليه، وهو نوع من الاتساع الذي يُعدُّ من أساليب العرب في كلامها، وليس مقصورًا علىٰ الضرورة، بل هو في القرآن أكثر من أن يُحْصَر. والغرض منه إعطاء مجموع المعنيين، وذلك أقوىٰ من إعطاء معنىٰ واحد.[26]

ومثاله قوله جلَّ وعلا: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ﴾ (الإنسان:6) الأصل أن يقال: يشرب منها. وبالتأمُّل يظهر لنا أنَّ فِعْلَ: ﴿ يَشْرَبُ ﴾ ضُمِّنَ معنَىٰ فِعْلِ: (يتلَذّذ)، أو (يَرْتَوِي) الذي يُعَدَّىٰ بحرف الباء، فَعُدّي تعديته[27]، والتقدير: عينًا يَشْرَبُ منها مُتَلذّذاً بها عبادُ الله، فأغنىٰ (يَشْرَبُ بها) عن عبارة: يشربُ منها ويتلذَّذ بما يشرب عباد الله؛ لأنَّه لو أراد غير هذا المعنىٰ لحدَّده كما قال تعالىٰ في آية أخرىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ﴾ (الإنسان:5).

فالفعلُ المذكور دلَّ علىٰ معناه بصريح العبارة، وحرف الجرِّ: الباء، دلَّ علىٰ الفعل المحذوف الذي ضُمِّنَ الفِعْلُ المذكور معناه، فأغنت جُمْلةٌ عن جُمْلَتَيْن، وعبارةٌ عن عبارتين، وهذا من روائع الإيجاز في القرآن الكريم[28].

7) التقديم والتأخير: ومنه قوله جلَّ وعلا: ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾ (الأنعام:100) لقد استوقفت هذه الآية كثيرًا من العلماء، واختلفوا في إعراب كلمة ﴿ ٱلْجِنَّ ﴾ وما ترتب عليها من اختلافٍ في المعنىٰ وتوسيعه، فمنهم من يعدّها مفعولًا أول، و﴿ شُرَكَآءَ ﴾ مفعولاً ثانيًا، ومنهم من يعدّها بدلاً من شركاء، ومنهم من يعدّها بالجرِّ[29]. فأفادت معنيين: معنىٰ: وجعلوا

(25) ينظر: معاني النَّحْو، السَّامرائي (2/ 160).

(26) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (4/ 631)؛ الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (3/ 309)؛ التضمين النحوي في القرآن، فاضل: المقدمة.

(27) يقول الإمام ابن القيم رحمه الله: «وقال آخرون: بل الفعل مضمّن. ومعنىٰ يشرب بها: أي يروىٰ بها فلمَّا ضمّنه معناه عدّاه تعديته وهذا أصح وألطف وأبلغ». حادي الأرواح إلىٰ بلاد الأفراح (ص184).

(28) ينظر: البلاغة العربية، حبنَّكة (2/ 51).

(29) الجمهور علىٰ نصب الجنّ وفيه خمسة أوجه:
أحدها: وهو الظاهر أنَّ (الجنَّ) هو المفعول الأول، والثاني هو (شركاء) قُدِّم، و(لله) متعلِّق بشركاء. والجَعْل هنا بمعنىٰ التصيير، وفائدةُ التقديم كما قالَه الزمخشري استعظامُ أن يُتَّخَذَ لله شريكٌ مَنْ كان مَلَكًا أو جنِّيًّا أو إنسِيًّا ولذلك قُدِّم اسم الله علىٰ الشركاء.
الثاني: أن يكون (شركاء) مفعولاً أول و(لله) متعلقٌ بمحذوف علىٰ أنَّه المفعول الثاني، و(الجنّ) بدل من (شركاء)، أجاز ذلك الزمخشري وابن عطية والحوفي وأبو البقاء ومكي بن أبي طالب. ومنعه أبو حيان الأندلسي.
الثالث: أن يكون (شركاء) هو المفعول الأول و(الجنّ) هو المفعول الثاني، قاله الحوفي، وأنكره السمين الحلبي. =

الجنَّ شركاء لله وعبدوهم معه. ومعنىً آخر: وهو ما كان ينبغي أن يكون له شريك، لا من الجِنِّ ولا من غيره.

ولا شكَّ في أنَّ هذا التعدد في الإعراب وفي القراءة، هو تعددٌ في المعنىٰ وتوسُّع فيه، وكلٌّ راجع إلىٰ التقديم والتأخير.

رابعًا: منهج أبي حيان في باب التوسُّع:

النَّاظر لتفسير أبي حيان الأندلسي يجد أنَّه لا يتجاوز المصطلح الشرعي الوارد في القرآن الكريم والسنَّة، فلا يتوسّع ولا يُضِّيق معنىٰ، كي يُخرج منه بعض صوره بلا دليل من مخصِّص، لما لذلك من تأثير في دلالة اللفظ - كما يذهب بعض فلاسفة العصر[30] - بأنَّ المقصود مثلاً من قوله جلَّ علا: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖۖ ﴾ (النور:2) كثير الزِّنىٰ. وبنوا علىٰ ذلك أنَّه لا يقع الحدُّ بسبب الزِّنىٰ مرَّة واحدة، أو لم يكن معروفًا بذلك، وإنَّما يقع فيمن يتكرَّر منه هذا الفعل.

وهذا كما نرىٰ تضييق للمصطلح الشرعي (الزِّنَىٰ) بإخراج بعض أفراده بلا دليل، بل مخالفٌ للنَّصِّ وفَهم الصَّحابة؛ ولا شكَّ أنَّ هذا لم نجده البتة في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي[31].

إذن المحظور في هذا الجانب أن يوسَّع معنىٰ اللفظ ليتناول معنىً جديداً لا يدلُّ عليه اللفظ باصطلاحه الشرعي، أو أن يضيَّق اللفظ فيُخرج منه بعض صوره بلا دليل من مخصِّص.

***

المطلب الأول

نماذج توسعات أبي حيان الأندلسي

في تفسيره لسورتي الفاتحة والبقرة

ويتضمَّن المحاور التالية:

*** المحور الأول:**

قوله جلَّ وعلا: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ (الفاتحة:4).

قال أبو حيان: «وَمَنْ قَرَأَ[32] مَلَكَ فِعْلًا مَاضِيًا

=الرابع: أن يكون (شركاء الجنّ) مفعولين علىٰ ما تقدَّم بيانه. و(لله) متعلق بمحذوف علىٰ أنَّه حال من (شركاء)؛ لأنَّه لو تأخر عنها لجاز أن يكون صفة لها قاله أبو البقاء، وأنكره السمين الحلبي أيضًا.

الخامس: أن يكون (الجنَّ) منصوبًا بفعل مضمر جواب لسؤال مقدَّر، كأن سائلاً سأل فقال بعد قوله تعالىٰ: ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ﴾: مَنْ جعلوا لله شركاء؟ فقيل: الجنَّ، أي: جعلوا الجنَّ، نقله أبو حيان عن شيخه أبي جعفر بن الزبير، وجعله أحسن ممَّا تقدَّم قال: «ويُؤَيِّد ذلك قراءةُ أبي حيوة ويزيد بن قطيب (الجنُّ) رفعًا علىٰ تقدير: هم الجنُّ». ينظر: الكشاف، للزمخشري (2/ 52)؛ البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان (4/ 602)؛ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (5/ 83).

(30) ينظر: الفلسفة القرآنية، للعقاد (ص83)؛ اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، للرومي (3/ 1107).

(31) ينظر: تفاصيل تفسير هذه الآية في: البحر المحيط في التفسير (8/ 7).

(32) وهي قراءة: «يحيىٰ بن يعمر والحسن بن أبي الحسن، وعلي بن=

فَجُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَمَنْ أَشْبَعَ كَسْرَةَ الكَافِ فَقَدْ قَرَأَ بِنَادِرٍ[33] أَوْ بِمَا ذُكِرَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشِّعْرِ، وَإِضَافَةُ الْمِلْكِ أَوِ الْمُلْكِ إِلَىٰ يَوْمِ الدِّينِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ الِاتِّسَاعِ، إِذْ مُتَعَلَّقُهُمَا غَيْرُ اليَوْمِ. وَالْإِضَافَةُ عَلَىٰ مَعْنَىٰ اللَّامِ، لَا عَلَىٰ مَعْنَىٰ فِي، خِلَافًا لِمَنْ أَثْبَتَ الْإِضَافَةَ بِمَعْنَىٰ فِي، وَيُبْحَثُ فِي تَقْرِيرِ هَذَا فِي النَّحْوِ»[34].

وقال الألوسي: «والأرجح عندي أنَّ الدين والجزاء بمعنىٰ. فيوم الدين هو يوم الجزاء ويؤيده قوله تعالىٰ: ﴿ ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡۚ ﴾ (غافر:17)، ﴿ ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَوۡنَ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾ (الجاثية:28)، وإضافة مالك إلىٰ يوم علىٰ التوسُّع»[35].

ومالك اليوم هو ملك لكلِّ ما فيه، وكل من فيه، فهو أوسع وهو ملكية كل ما يجري وما يحدث في اليوم وكل ما فيه ومن فيه فهي إضافة عامَّة شاملة جمع فيها ما في ذلك اليوم ومن فيه وأحداثه وكل ما فيه من باب الْمِلكية - بكسر الميم -، والْمُلكية - بضمِّ الميم - ولذا يقول الألوسي: «وتخصيص اليوم بالإضافة مع أنه تعالىٰ مالك وملك جميع الأشياء في كل الأوقات والأيام إمَّا للتعظيم وإمَّا لأنَّ الْمِلك والْمُلك الحاصلين في الدنيا لبعض الناس بحسب الظاهر يزولان وينسلخ الخلق عنهما انسلاخًا ظاهرًا في الآخرة ﴿ وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَـٰمَةِ فَرۡدًا ﴾ (مريم:95)»[36].

وهذا هو التوسُّع في المعنىٰ من حيثُ الجمعُ بين الألفاظ والصِّيغ المشتركة ذات الدلالات المختلفة، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ ﴾ (آل عمران:26) هو مالك من التملُّك ومن المِلك (الملكية) والملك من الحكم. فمع فرعون قال تعالىٰ: ﴿ أَلَيۡسَ لِي مُلۡكُ مِصۡرَ ﴾ (الزخرف:51) بمعنىٰ: له الحُكم وليس له الْمِلك.

=أبي طالب: (ملك يوم الدين) علىٰ أنَّه فعل ماض. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق ابن غالب بن عطية الأندلسي (ت542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح. عبد السلام عبدالشافي محمد، ط1 دار الكتب العلمية – بيروت، 1422هـ (1/ 68)؛ النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (1/ 47). وقال الحافظ ابن كثير: «حُكي عن أبي حنيفة أنَّه قرأ: (مَلَكَ يومَ الدِّينِ) علىٰ أنَّه فعلٌ وفاعلٌ، وهذا شاذٌ غريبٌ جدًا». تفسير القرآن العظيم، للحافظ ابن كثير (1/ 133).

(33) وهي رواية أحمد بن صالح عن ورش عن نافع، وهي قراءة شاذة. ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان (1/ 36)؛ تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (1/ 133).

(34) البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان (1/ 38 – 39).

(35) فقال جلَّ وعلا: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾. ولم يقل يوم القيامة،= =وذلك: «مراعاة للفاصلة وترجيحًا للعموم فإنَّ الدين بمعنىٰ الجزاء يشمل جميع أحوال القيامة من ابتداء النشور إل السرمد الدائم، بل يكاد يتناول النشأة الأولىٰ بأسرها، علىٰ أنَّ يوم القيامة لا يفهم منه الجزاء مثل يوم الدين ولا يخلو اعتباره عن لطف». الألوسي، روح المعاني (1/ 87).

(36) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي (1/ 87-88).

أمَّا الله تعالىٰ: فـ﴿ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ ﴾ أي أنَّ الْمِلك ملكه وهو يملكه ملكًا كما يملك المالك، فالْمُلك هو مِلك الله جلَّ وعلا يتصرَّف به تصرُّف المالك؛ لأنَّه ملكه وحده سبحانه.

فجمع جلَّ وعلا بين المِلكية وبين الحُكم. والمالك يتصرَّف في ملكه ما لا يتصرف فيه المِلك لأنَّ المِلك له تصرف عام آخر، أمَّا المالك فله تصرف خاص. وقوله جلَّ وعلا: ﴿ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ ﴾ جمع الأمرين الملكية والتحكم كما نقرأ في سورة الفاتحة: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ في قراءة[37]، و﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ في قراءة الجمهور[38]. وكلاهما متواترتان لا إسقاط لأحدهما دون الأخرىٰ.

وخير ردٍّ علىٰ من يُرجِّح بينهما هو الألوسي إذ قال: «وعندي لا ثمرة للخلاف والقراءتان فرسا رهان ولا فرق بين المالك والملك صفتين لله تعالىٰ[39]... ولا التفات إلىٰ من قال إنَّهما كحاذر وحَذِر، ومتىٰ أردت ترجيح أحد الوصفين تعارضت لديَّ الأدلة وسدت عليَّ البابَ الآثارُ وانقلبَ إليَّ بصرُ البصيرة خاسئًا وهو حسير إلا أنّي أقرأ كالكسائي ﴿ مَلِكِ ﴾ لأحظىٰ بزيادة عشر حسنات؛ ولأنَّ فيه إشارةً واضحةً إلىٰ الفضل الكبير والرَّحمة الواسعة والطمع بالمالِكِ من حيث إنَّه مَالك فوق الطمع بالملك من حيث إنَّه مَلك»[40].

*** المحور الثاني:**

قوله جلَّ وعلا: ﴿ أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٞ وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ ﴾ (البقرة:19).

قال أبو حيان: «وَأَرَادَ بِالْأَصَابِعِ بَعْضَهَا، لِأَنَّ الأصبع كُلَّهَا لَا تُجْعَلُ فِي الْأُذُنِ، إِنَّمَا تُجْعَلُ فِيهَا الْأُنْمُلَةُ، لَكِنَّ هَذَا مِنَ الِاتِّسَاعِ، وَهُوَ إِطْلَاقُ كُلٍّ عَلَىٰ بَعْضٍ، وَلِأَنَّ هَؤُلَاءِ لِفَرْطِ مَا يَهُولُهُمْ مِنْ إِزْعَاجِ الصَّوَاعِقِ كَأَنَّهُمْ لَا يَكْتَفُونَ بِالْأُنْمُلَةِ، بَلْ لَوْ أمكنهم السد بالأصبع كُلِّهَا لَفَعَلُوا، وَعُدِلَ عَنِ الِاسْمِ الْخَاصِّ لِمَا يُوضَعُ فِي الْأُذُنِ إِلَىٰ الِاسْمِ الْعَامِّ، وَهُوَ الْأُصْبُعُ، لِمَا فِي تَرْكِ لَفْظِ السَّبَّابَةِ مِنْ حُسْنِ أَدَبِ الْقُرْآنِ»[41].

وإطلاق اسم الأصبع علىٰ الأُنملة من باب المجاز المرسل[42]: «بِعَلَاقَةِ الْبَعْضِيَّةِ فَإِنَّ الَّذِي يُجْعَلُ

(37) وهي قراءة عاصم والكسائي ويعقوب وخلف العاشر. ينظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة – القراءاتُ الشاذةُ وتوجيهها من لغة العرب، لعبد الفتاح القاضي (ص15).

(38) ينظر: المصدر نفسه، القاضي (ص15)؛ لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، السامرائي (ص38).

(39) ومقصد الألوسي هنا: أنَّ القراءتين متواترتان لا فرق بينهما من حيث التواتر، ومطلع قوله يؤكد ذلك.

(40) روح المعاني، للألوسي (1/ 86). باختصار

(41) البحر المحيط، لأبي حيان (1/ 141).

(42) المجاز المرسل: «وهو الكلمة المستعملة في غير المعنىٰ الذي=

فِي الْأُذُنِ الْأَنْمُلَةُ لَا الْأُصْبُعُ كُلُّهُ فَعَبَّرَ عَنِ الْأَنَامِلِ بِالْأَصَابِعِ لِلْمُبَالَغَةِ فِي إِرَادَةِ سَدِّ الْمَسَامِعِ»[43].

وحين نقرأ أو نسمع هذه الآية، يسرع إلىٰ تصوّرنا أنَّ الإصبع كلَّها لا تدخل عادة في الأُذُن، إنَّما الذي يدخل منها رأس الأنملة فقط، ونلمَس ذلك من وراء فاصل، ألا وهو ساتر المجاز المرسل.

ومع لمسِ المراد من وراء الساتر أحسسْنا بزينةٍ خاصَّة في هذا الساتر نفسه، وبفكرة مضافة، وهي أنَّهم يبالغون بضغط أصابعهم علىٰ آذانهم، فلو كان الواقع يسمح بدخولها كلِّها في آذانهم لفعلوا من شدَّة ذعرهم وحذرهم[44].

وعَلاقة المجاز المرسل هنا توصف بـ(الكلية) وهي أنَّ المعنىٰ الأصلي للفظ المذكور - في الآية- كلًّا متضمنًا للمعنىٰ المراد؛ لأنَّ المعنىٰ الأصلي للأصابع كل الأنامل، متضمّن لها، والقرينة استحالة وضع الإصبع كلها في الأُذن عادة[45].

إذن المجاز المرسل يوسِّع اللغة، ويعين علىٰ الافتنان في التعبير باللفظ القليل - يزاد في المعنىٰ من غير أن يزاد في اللفظ - ويؤدِّي المعنىٰ المقصود بإيجاز، ومن ثمَّ يصل المتكلم إلىٰ مراده من أيسر طريق وبأقل جهد. وهذه ميزة ندركها في لغة القرآن ما لم نجدها في كثير من اللغات.

*** المحور الثالث:**

قوله جلَّ وعلا: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ﴾ (البقرة:25).

قال أبو حيان: «والأَلِفُ وَاللَّامُ فِي الأَنْهَارِ للجِنْسِ... وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الأَلِفُ وَاللَّامُ للعَهْدِ[46]

=وضعت له لعلاقة غير المشابهة، مع قرينة مانعة من إرادة المعنىٰ الموضوعة له، كما في قولنا: «رعت الإبل الغيث» ففي «الغيث» مجاز مرسل؛ لأنه كلمة نقلت من معناها الأصلي وهو «الماء» إلىٰ معنىٰ آخر وهو «النبات» بقرينة «الرعي» فإنَّ الغيث لا يرعىٰ، وليست له العلاقة بين النبات والماء المشابهة كما ترىٰ، إنما العلاقة بينهما هي: أنَّ أحدهما سبب في الآخر، ولا شكَّ أنَّ الغيث سبب في النَّبات، وكفىٰ هذه السَّببية عَلاقة تصحح استعمال الغيث في النَّبات». المنهاج الواضح للبلاغة، عوني (1/ 133)؛ وينظر: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع (ص251).

- وسمّي مرسلًا؛ لأنّه لم يقيّد بعلاقة المشابهة، أو لأنَّ له علاقات شتىٰ. علم البيان، عتيق (ص143).

(43) التحرير والتنوير، لابن عاشور (29/ 195).

(44) ينظر: البلاغة العربية، حبنّكة (1/ 44).

(45) ينظر: المنهاج الواضح للبلاغة، عوني (1/ 135).

(46) والمعهود هي الأنهار المذكورة في قوله جلَّ وعلا: ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ مِّن مَّآءٍ غَيۡرِ ءَاسِنٖ وَأَنۡهَٰرٞ مِّن لَّبَنٖ لَّمۡ يَتَغَيَّرۡ طَعۡمُهُۥ وَأَنۡهَٰرٞ مِّنۡ خَمۡرٖ لَّذَّةٖ لِّلشَّٰرِبِينَ وَأَنۡهَٰرٞ مِّنۡ عَسَلٖ مُّصَفّٗىۖ﴾ (محمد:15).

قال التفتازاني: «إنَّما يصح هذا لو ثبت سبق قوله تعالىٰ: ﴿أَنۡهَٰرٞ مِّن مَّآءٍ غَيۡرِ ءَاسِنٖ﴾ في الذكر». نقله الخطيب الشربيني، السراج المنير في الإعانة علىٰ معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم=

الثَّابِتِ فِي الذِّهْنِ مِنَ الأَنْهَارِ[47] الأَرْبَعَةِ المذكورَةِ فِي سُورةِ القِتَالِ[48]. وَجَاءَ هَذَا الجَمْعُ بِصِيغَةِ جَمْعِ القِلَّةِ إِشَارَةً إِلَىٰ الأَنْهَارِ الأربعةِ[49]... وَإِنْ كَانَتْ أَنْهَارًا كَثِيرَةً فَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ إِجْرَاءِ جَمْعِ القِلَّةِ مَجْرَىٰ جَمْعِ الكَثْرَةِ، كَمَا جَاءَ العَكْسُ عَلَىٰ جِهَةِ التَّوَسُّعِ وَالمَجَازُ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الجَمْعِيَّةِ»[50].

ولام الحقيقة أو لام الجنس: هي التي يكون مدخولها مرادًا به الحقيقة نفسها، بغض النَّظر عمَّا ينطوي تحتها من أفراد، كقولهم: الرجلُ خيرٌ من المرأة، فالحكم بالخبرية إنَّما هو علىٰ الحقيقة نفسها؛ أي: حقيقة الرجل خيرٌ من حقيقة المرأة، وهذا لا ينافي أن يكون بعض أفراد جنس النساء خيرًا من بعض أفراد جنس الرجال؛ لأنَّ المنظور إليه في الخيرية والمفاضلة إنَّما هو الحقيقة لا الفرض[51].

وعليه لا ينافي أنَّ في الجنَّة أنهارًا كثيرة منها الأربعة المذكورة في سورة مُحمَّد إذ «إنَّ لام الجنس إذا دخلت علىٰ مفهوم دلَّ دلالةً مطلقةً شائعةً في جنسه، فيصح حمله علىٰ البعض وعلىٰ الكلِّ»[52].

فاللامُ في الأنهار للجنس كما في قولنا: لفلان بستانٌ فيه الماءُ الجاري والتينُ والعنب، يُشير إلىٰ الأجناس التي في علم المخاطب[53].

علمًا أنَّ الزمخشري قد جوَّز أَنْ تكونَ (أل) عِوَضًا من الضمير كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ (مريم:4) أي: أنهارُها[54]. بمعنىٰ أنَّ الأصلَ: واشتعلَ رأسي، فَعَوَّض (أل) عن ياء المتكلم، وهذا ليس مذهب البصريين، بل قال به بعض الكوفيين. وهذا ما ردَّه السَّمين الحلبي بقوله: «وهو مردودٌ بأنَّه لو كانت (أل) عِوضًا من الضمير لمَا جُمع بينهما، وقد جُمع بينهما»[55].

=الخبير (1/ 37).

(47) (الْأَنْهارُ): أَيْ مَاءُ الْأَنْهَارِ، فَنُسِبَ الْجَرْيُ إِلَىٰ الْأَنْهَارِ تَوَسُّعًا، وَإِنَّمَا يَجْرِي الْمَاءُ وَحْدَهُ فحذف اختصارًا. والنَّهر يجوز فيه فتح الهاء وسكونها - والفتح أفصح - وكذا كل ما عينه حرف حلقي. الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (1/ 239)؛ فتح البيان في مقاصد القرآن، القنّوجي (1/ 110).

(48) أي سورة محمد، الآية (15).

(49) ويقصد ما ورد أيضًا في صحيح البخاري – من حديث طويل- قوله ﷺ: (وَرُفِعَتْ لِي سِدْرَةُ المُنْتَهَىٰ، فَإِذَا نَبِقُهَا كَأَنَّهُ قِلاَلُ هَجَرَ وَوَرَقُهَا، كَأَنَّهُ آذَانُ الفُيُولِ فِي أَصْلِهَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ نَهْرَانِ بَاطِنَانِ، وَنَهْرَانِ ظَاهِرَانِ، فَسَأَلْتُ جِبْرِيلَ، فَقَالَ: أَمَّا البَاطِنَانِ: فَفِي الجَنَّةِ، وَأَمَّا الظَّاهِرَانِ: النِّيلُ وَالفُرَاتُ). صحيح البخاري، كتاب(بدء الخلق)، باب(ذكر الملائكة)، رقم الحديث (3207) (4/ 110).

(50) البحر المحيط، لأبي حيان (1/ 182-184). باختصار.

(51) ينظر: المنهاج الواضح للبلاغة، عوني (2/ 37-38).

(52) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، الطيبي (11/ 9).

(53) ينظر: مفاتيح الغيب، للرازي (2/ 358)؛ إرشاد العقل السليم إلىٰ مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود (1/ 69).

(54) ينظر: الكشاف، الزمخشري (1/ 107).

(55) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (1/ 215).

بينما ينتصر الإمام ابن عاشور رحمه الله لرأي الزمخشري معللًا بكلِّ دقةٍ ووضوح: «أَنَّ الأنهارَ نِعمةٌ مُستقلَّةٌ جَديرةٌ بأنْ لا يكونَ التَّنعُّمُ بها تَبَعًا لِلتَّنعُّمِ بِالجَنَّاتِ وليس مُرَادُهُ أَنَّ أَلْ عِوَضٌ عن المضاف إليهِ علىٰ طريقة نُحاةِ الكوفةِ؛ لأَنَّه قد أباهُ في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ (النازعات:39)، وإنَّما أراد أنَّ الإضافة واللَّام مُتعاقبتان هنا وليس ذلك صالحًا في كُلِّ موضعٍ علىٰ أنِّي أرَىٰ مذهب الكوفيِّين مقبولًا وأنَّهم ما أرادوا إلَّا بيان حاصل المعنَىٰ من ذلك التَّعريف فإنَّ تقدير المضافِ إليه هو الَّذي جعل المضاف المذكورَ كالمعهود فأُدخِلَتْ عليه لامُ التَّعريف العهْديّ. وعندي أنَّ الدَّاعيَ إلىٰ التَّعريفِ هو التَّفَنُّنُ لئَلَّا يُعَادَ التَّنْكِيرُ مرَّةً ثانيةً فَخُولِفَ بينهما في اللَّفظِ اقتناعًا بسُورة التَّعْريفِ»[56].

وقد أورد صاحبُ الكشاف[57] توجيهًا لتعريف ﴿ ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾، ومُخالفتِها لتنكير ﴿ جَنَّتٍ ﴾ أنَّها نكرت ليدلَّ علىٰ تنوعها واختلافها بحسب استحقاق ساكنيها، وأمَّا تعريف ﴿ ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ فقد ذكر في فائدتها وجوهًا ثلاثة[58]:

أحدها: أنَّ المراد بالتعريف الجنس؛ ليشير بها إلىٰ ما هو حاضر في ذهن المخاطَب؛ لأنَّ الجنَّات لَمَّا ذُكِرت اسْتُحضِرَ لذهنِ السَّامعِ لَوَازِمُهَا وَمُقَارَنَاتُهَا فساغ للمُتكلِّم أن يُشِيرَ إلىٰ ذلك المعهود فجيَ باللَّام. وثانيها: للتنبيه علىٰ أنَّ هذه الأنهار المتعددة لتلك الجنان المتنوعة بحسب التوزيع كقولهم: ركبوا خيولهم. وثالثها: ليُعلم أنَّ هناك أنهارًا معهودة بين المخاطِب والمخاطَب. والمراد إحضارها فلا بد من الإشارة إليها. و(نهَر)[59]: كلمةٌ تعددت معانيها وكلها مطلوب. فأهل التُّقىٰ يتنعمون في المأكل والمشرب والملبس والمسكن. وفي الجنَّة أنهارٌ كثيرة جارية، وسعة عيش، ورزق كريم، وضياء ونور.

ومن الملحظ في القرآن كلّه أنَّه حيثما جمع الجنَّات جمع الأنهار إلا في قوله جلَّ وعلا: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ﴾ (القمر:54)، وكلمة (نَهَر)[60] هنا لها

(56) التحرير والتنوير، ابن عاشور (1/ 354).

(57) الكشاف، الزمخشري (1/ 107).

(58) ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، الطيبي (2/ 359).

(59) من معاني (النَّهر) التي وردت كذلك في كتب اللغة: يقول ابن فارس: «(نَهَرَ) النُّونُ وَالْهَاءُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَىٰ تَفَتُّحِ شَيْءٍ أَوْ فَتْحِهِ. وَأَنْهَرْتُ الدَّمَ: فَتَحْتُهُ وَأَرْسَلْتُهُ. وَسُمِّيَ النَّهْرَ لِأَنَّهُ يَنْهَرُ الْأَرْضَ أَيْ يَشُقُّهَا. وَالْمَنْهَرَةُ: فَضَاءٌ يَكُونُ بَيْنَ بُيُوتِ الْقَوْمِ يُلْقُونَ فِيهَا كُنَاسَتَهُمْ. وَجَمْعُ النَّهْرِ أَنْهَارٌ وَنُهُرٌ. وَاسْتَنْهَرَ النَّهْرُ: أَخَذَ مَجْرَاهُ. وَأَنْهَرَ الْمَاءُ: جَرَىٰ. وَنَهْرٌ نَهِرٌ: كَثِيرُ الْمَاءِ. والنَّهَارُ: انْفِتَاحُ الظُّلْمَةِ عَنِ الضِّيَاءِ مَا بَيْنَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَىٰ غُرُوبِ الشَّمْسِ. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (5/ 362).

(60) (ونَهَر): بفتح الهاء والنون، وهي قراءة الجمهور، علىٰ أنَّه اسم الجنس، يريد به الأنهار. وقرأ ابن محيصن والأعمش: (ونُهُر)=

دلالاتٌ مختلفة منها: السَّعة في الرزق والمعيشة، فضلاً عن مجرىٰ الماء. وآية سورة القمر تحتمل كل هذه المعاني وهي كلها مرادة.

وهذا هو الاشتراك اللفظي: وهو ما تتفق صورته ويختلف معناه من دون قرينةٍ تُحيد إلىٰ معنىً واحدٍ. وفي سورة القمر جاءت كلمة (نَهَر) بدون قرينة ﴿ فِي جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ﴾ وهي وردت في المتقين وهم المؤمنون وزيادة، لذا جاء بالنَّهر، فهم في ماءٍ وسَعةٍ من العيش والرِّزق والمنازل، كما قال المفسرون[61].

وما تقتضيه السَّعادة السَّعة فيه، وهذا من التوسُّع في المعنىٰ ولم يؤتَ بأيِّ قرينةٍ تدلُّ علىٰ معنىً واحد، فلم يذكر تجري أو غير آسن، أو أيِّ قرينة أخرىٰ تحُدِّد معنىً واحدًا للنَّهَر وإنَّما كلّ المعاني مُرادة مطلوبة[62]. ممَّا يرجح أنَّه عند إرادة تضمين كلمة (نَهَر) أكثر من معنىٰ وفائدة جيء بها مفردة، وهو ما لا تؤديه وهي مجموعة، فضلاً عن أنَّ فواصل الآيات تقتضي (النَّهَر)، وليس (الأنهار) لأنَّ آيات السورة جاءت كلها علىٰ هذه الفاصلة.

*** المحور الرَّابع:**

قوله جلَّ وعلا: ﴿ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ (البقرة:25).

قال أبو حيان: «وَالْأَزْوَاجُ مِنْ جُمُوعِ الْقِلَّةِ، لِأَنَّ زَوْجًا جُمِعَ عَلَىٰ زَوْجَةٍ نَحْوَ: عَوْدٌ وَعَوْدَةٌ، وَهُوَ مِنْ جُمُوعِ الْكَثْرَةِ، لَكِنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَثِيرِ مِنَ الْكَلَامِ مُسْتَعْمَلًا، فَلِذَلِكَ اسْتَغْنَىٰ عَنْهُ بِجَمْعِ الْقِلَّةِ تَوَسُّعًا وَتَجَوُّزًا»[63].

وبمثله قال الألوسي[64]، ويؤيد قولهما ما ورد من الآثار في كثرة الحور العين في الجنَّة، لكنِّي لم أجد في حدود اطلاعي قولًا خاليًا من عِلَّةٍ يفيد أنَّ عدد الحور العين يزيد فوق العشرة؛ لتكون لفظة الأزواج في الآية تفيد جمع الكثرة، وبالتالي فهي هنا علىٰ حالها تفيد جمع القِلَّة، كما ذهب إليه أبو حيان، والله أعلم.

وأمَّا عن دلالة اللفظة فيرىٰ الكسائي أنَّ أكثر كلام العرب بالهاء – زوجة– ومن ذلك قول الفرزدق[65]:

فإنَّ الذي يسعىٰ لِيُفْسِدَ زَوْجَتي...

كَساعٍ إلىٰ أُسْدِ الشَّرىٰ يستبلُّها

=بضمِّ النُّون والهاء، علىٰ أنَّه جمع نهار، إذ لا ليل في الجنَّة، وهذا سائغ في اللفظ بعيد المعنىٰ، ويحتمل أن يكون جمع نهر. وقرأ الأعرج ومجاهد: (نَهْر) ساكنة الهاء علىٰ الإفراد. ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية (5/ 222)؛ إتحاف فضلاء البشر، البناء الدمياطي (ص252).

(61) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي (9/ 173)؛ مفاتيح الغيب، الرازي (29/ 361)؛ البحر المحيط (10/ 49).

(62) ينظر: لمسات بيانية، السامرائي (ص170).

(63) البحر المحيط، لأبي حيان (1/ 189).

(64) ينظر: روح المعاني، الألوسي (١/ ٢٠٦).

(65) كنز الكتاب ومنتخب الأدب، البونسي (1/ 405).

ومنه قول الآخر:

فبَكىٰ بَنَاتي شجوهنَّ وزَوْجتِي...

والطَّامِعون عليَّ ثُمَّ تَصَدَّعوا

وأجاز الوجهين الزجاجُ فقال: «ويجوز في ﴿أَزْوَاجٌ﴾ أن يكون واحدتُهنَّ زوجًا وزوجةً، قال الله تبارك وتعالىٰ: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ (البقرة:35)»[66]. وبه قال الواحدي[67].

بينما ذهب القرطبي إلىٰ جمعها بزوج: «وَالْمَرْأَةُ: زَوْجُ الرَّجُلِ، وَالرَّجُلُ زَوْجُ الْمَرْأَةِ. قالَ الْأَصْمَعِيُّ: وَلَا تَكَادُ الْعَرَبُ تَقُولُ زَوْجَةً»[68].

وقال ابن القيم: «والأزواج: جمع زوج. والمرأة زوج للرجل، وهو زوجها. هذا هو الأفصح، وهو لغة قريش. وبها نزل القرآن كقوله: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾. ومن العرب من يقول: زوجة، وهو نادر، لا يكادون يقولونه»[69].

وكذا أشار القنّوجي فقال: «وزوجة بالتاء قليل وأنَّها لغة تميم قاله الفرَّاء، والزوج أيضًا الصِّنف والتثنية: زوجان»[70].

ومنهم من لا يرتضي الهاء البتة، كأبي إسحاق البونسي إذ يقول[71]: ولا يصِحُّ أنْ يكون جمع زوجة. مستشهدًا بما أنشد به المبرد: وأراكُمْ لَدىٰ المُحَامَاة عندي... مثل صَوْنِ الرجال للأزْواجِ.

فإن قال قائلٌ: لِمَ لفْظُ التذكير أفصحُ وأكثر في الاستعمال، والمعنىٰ مؤنث؟

قيل له لمَّا كانت الإضافة تلتزمُ الاسم في أكثر الكلام، كانت مبنية له، وكانت بطرح الهاء أفصح؛ إذ كانت أخفّ مع الاستغناء بدلالة الإضافة عن دلالة هاء التأنيث.

وبهذا نرىٰ أن تعدد هذه الآراء توسّع في المعنىٰ وكشف لما يحفل به هذا العدول من إيحاء.

*** المحور الخامس:**

قوله جلَّ وعلا: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ (البقرة:126).

قال أبو حيان: «وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَىٰ الْوَادِي الَّذِي دَعَا لِأَهْلِهِ حِينَ أَسْكَنَهُمْ فِيهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: بِوادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ، أَوْ إِلَىٰ الْمَكَانِ الَّذِي صَارَ بَلَدًا، وَلِذَلِكَ نكَّرَهُ فَقَالَ: ﴿بَلَدًا ءَامِنًا﴾. وَحِينَ صَارَ بَلَدًا قَالَ: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا وَٱجْنُبْنِى﴾ (إبراهيم:35)... وَوَصْفُ بلد بآمن، إمَّا عَلَىٰ مَعْنَىٰ النَّسَبِ، أَيْ ذَا أَمْنٍ،

(66) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (1/ 102).

(67) الوسيط في تفسير القرآن المجيد، للواحدي (1/ 105).

(68) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (1/ 240).

(69) حادي الأرواح إلىٰ بلاد الأفراح، للإمام ابن القيم (ص217).

(70) فتح البيان في مقاصد القرآن، القنوجي (1/ 111).

(71) كنز الكتاب ومنتخب الأدب، البونسي (1/ 404-405).

كَقَوْلِهِمْ: عِيشَةٍ راضِيَةٍ، أَيْ ذَاتِ رِضًا، أَوْ عَلَىٰ الِاتِّسَاعِ لَمَّا كَانَ يَقَعُ فِيهِ الْأَمْنُ جَعَلَهُ آمِنًا كَقَوْلِهِمْ: نَهَارُكَ صَائِمٌ وَلَيْلُكَ قَائِمٌ»[72].

قال الزمخشري: «قد سأل في الأوَّل أَن يجعله من جملة البلاد التي يأمن أهلها ولا يخافون، وفي الثاني أن يخرجه من صفة كان عليها من الخوف إلىٰ ضدها من الأمن، كأنه قال: هو بلد مخوف، فاجعله آمنـًا»[73]. وقال جلَّ وعلا في موضعٍ آخر: «﴿ وَهَـٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ﴾[74] (التين:3)، فأتىٰ بمكة معرَّفًا ومنكرًا، فقيل: إنَّه في حال التنكير لم يكن بلدًا بل كان بريَّة، فقال: اجعل في هذا المكان القفر بلدًا من بلدان النَّاس يسكنونه لعمارة حرمك وزيارة نبيِّك. وفي حال التعريف كان قد صار بلدًا وسكنىٰ، فأتىٰ به معرَّفًا... وسمِّيَ البلد بلدًا لتأثره بسكانه واجتماع قطانه وإقامتهم فيه. والبلد هو المكان المحدود، وغالبًا يكون مسورًا وقد لا يكون»[75]. وقدَّم نبيِّنا إبراهيم عليه السلام طلبه الأمن علىٰ سائر المطالب المذكورة بعده؛ لأنَّه إذا انتفىٰ الأمن لم يفرغ الإنسان لشيءٍ آخر من أمور الدنيا والدين[76].

إذن للنَّكـرة في التعبيـر القـرآني دلالات متعـددة ومعان متنوعة – وغالبًا- هـذه الـدلالات لا نـصل إليهـا من اللفظة نفسها، بـل إنَّ للسياق القرآني أثرًا في تلمّس تلـك الدلالـة. والنَّكـرة أكثـر قـدرة علـىٰ اسـتيعاب الدلالات المختلفة، بـل تتنـوع دلالات النَّكرة بحسب تفاوتها في مراتب الإبهام.

لذا صارت النَّكرة هي الأصل والمعرفة هي الفرع؛ لأنَّ التعريـف طـارئ علـىٰ التنكيـر[77]. بـل أصـالة النَّكـرة بالنِّسبة إلىٰ المعرفة كأصالة العام بالنِّسبة إلىٰ الخاص[78].

(72) البحر المحيط، أبو حيان (1/ 612-613).

(73) الكشاف، الزمخشري (2/ 557).

(74) (الأمين) أي: الآمن من أمنَ الرجلُ أمانةً فهُو أمينٌ، وهو مكةَ شرَّفها الله تعالىٰ وأمانتُها أنَّها تحفظُ من دخلَها كما يحفظُ الأمينُ ما يؤتمنُ عليه. ويجوز أن يكون فعيلاً بمعنىٰ مفعولٍ من أمنَهُ؛ لأنَّه مأمونُ الغَوَائلِ كما وصفَ بالآمنِ في قولِه تعالَىٰ: ﴿ حَرَمًا ءَامِنًا ﴾ بمعنىٰ ذي أمنٍ. إرشاد العقل السليم إلىٰ مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود (9/ 175).

وقد يُقال: لِمَ اختُير لفظ: (الأمين) علىٰ (الآمن) الذي تردد في مواطن أخرىٰ من القرآن الكريم؟ قال جلَّ وعلا: ﴿ أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا ﴾ (القصص:57)، وقال: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا ﴾ (العنكبوت:67).

والجـواب: أنَّـه باختيـاره لفـظ (الأمـين) جمـع معنيـي الأمـن والأمانة، وجمع معنىٰ اسم الفاعل واسم المفعول، وجمع الحقيقة والمجاز، فهو أمين وآمن ومأمون، وهذه المعاني كلها مُرادة مطلوبة. لمسات بيانية، السامرائي (ص425).

(75) عمـدة الحفـاظ في تفـسير أشـرف الألفـاظ، للـسمين الحلبـي (1/ 226).

(76) ينظر: فتح البيان في مقاصد القرآن، للقنّوجي (7/ 121).

(77) ينظـر: الأصـول في النَّحـو، ابـن الـسّراج (1/ 148)؛ أسـرار العربية، ابن الأنباري (ص241).

(78) ينظر: الأشباه والنَّظائر، السيوطي (ص535).

*** المحور السادس:**

قوله جلَّ وعلا: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾ (البقرة:164).

قال أبو حيان: «وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ: أَوَّلُ مَنْ عَمِلَ الْفُلْكَ نُوحٌ، عَلَىٰ نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ... وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ فِيهِ لِلْجِنْسِ، وَأَسْنَدَ الْجَرَيَانَ لِلْفُلْكِ[79] عَلَىٰ سَبِيلِ التَّوَسُّعِ، وَكَانَ لَهَا مِنْ ذَاتِهَا صِفَةٌ مُقْتَضِيَةٌ لِلْجَرْيِ. بِما يَنْفَعُ النَّاسَ... وَاقْتَصَرَ عَلَىٰ ذِكْرِ النَّفْعِ، وَإِنْ كَانَتْ تَجْرِي بِمَا يَضُرُّ، لِأَنَّهُ ذَكَرَهَا فِي مَعْرِضِ الِامْتِنَانِ»[80].

وتطرَّق الثعلبي إلىٰ جمع كلمة الفلك فقال: «وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ يعني السفن واحدة وجمعه سواء قال الله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝١٣٩ إِذْ أَبَقَ إِلَى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ (الصافات: 139-140). وقال في الجمع: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ (يونس:22). يُذكَّر ويُؤنَّث قال تعالىٰ: ﴿ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾. وقال في التأنيث: ﴿وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ﴾. فالتذكير علىٰ لفظ الواحد، والتأنيث علىٰ معنىٰ الجمع»[81].

«وقيل واحده: فَلَك بالتحريك مثل أُسْد وأَسَد، والآية في الفلك تسخيرها وجريانها علىٰ وجه الماء وهي موقرة بالأثقال والرِّجال، فلا ترسب، وجريانها بالرِّيح مقبلة ومدبرة وتسخير البحر لحمل الفلك مع قوة سلطان الماء وهيجان البحر فلا ينجي منه إلا الله تعالىٰ»[82].

«وَفِي امْتِنَانِ اللهِ تَعَالَىٰ بِجَرَيَانِ الْفُلْكِ فِي الْبَحْرِ دَلِيلٌ عَلَىٰ جَوَازِ رُكُوبِ الْبَحْرِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ مِثْلِ رُكُوبِهِ لِلْغَزْوِ وَالْحَجِّ وَالتِّجَارَةِ»[83].

﴿بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾: «يعني ركوبها والحمل عليها في التجارات والمكاسب وأنواع المطلب»[84].

والآية في ذلك أنَّ الله لو لم يقوِّ قلب من يركب هذه السُّفن لما تمَّ الغرض في منافعهم، وأيضًا فإنَّ الله خصَّ كل قُطر من أقطار العالم بشيءٍ مُعيَّن، وأحوج

---

(79) «الفلك، فإنه يكون واحدًا، ويكون جمعًا، فأمَّا كونه واحدًا؛ فنحو قوله: ﴿فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ فأراد به الواحد؛ ولو أراد به الجمع؛ لقال: المشحونة، وأمَّا كونه جمعًا؛ فنحو قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾. وقال تعالىٰ: ﴿وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾ فأراد به الجمع؛ لقوله: وجرين، والتي تجري؛ غير أنَّ الضمَّة فيه إذا كان واحدًا، غير الضمَّة فيه إذا كان جمعًا، وإن كان اللفظ واحدًا؛ لأنَّ الضمَّة فيه إذا كان واحدًا كالضمَّة في: قُفل، وقُلب، وإذا كان جمعًا؛ كانت الضمَّة فيه كالضمَّة في: كُتُب، وأُزُر». أسرار العربية، ابن الأنباري (ص70).

(80) البحر المحيط، أبو حيان (2/ 78-79).

(81) الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي (2/ 32).

(82) فتح البيان في مقاصد القرآن، القنّوجي (1/ 329).

(83) التحرير والتنوير، ابن عاشور (2/ 81).

(84) الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي (2/ 32).

الكلَّ إلىٰ الكلِّ، فصار ذلك سببًا يدعوهم إلىٰ اقتحام الأخطار في الأسفار من ركوب السُّفن وخوف البحر وغير ذلك فالحامل ينتفع لأنَّه يربح، والمحمول إليه ينتفع بما حملَ إليه[85].

*** المحور السابع:**

قوله جلَّ وعلا: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ۚ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ۗ ﴾ (البقرة:187).

قال أبو حيان: «وَأُضِيفَتِ: اللَّيْلَةُ، إِلَىٰ الصِّيَامِ عَلَىٰ سَبِيلِ الِاتِّسَاعِ، لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَكُونُ لِأَدْنَىٰ مُلَابَسَةٍ، وَلَمَّا كَانَ الصِّيَامُ يُنْوَىٰ فِي اللَّيْلَةِ وَلَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِصَوْمِ جُزْءٍ مِنْهَا صَحَّتِ الْإِضَافَةُ»[86].

قوله تعالىٰ: ﴿ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ﴾ «أي ليلة اليوم، الذي يصبح في غداته صائمًا»[87].

فـ(لَيْلَةَ الصيام): منصوبٌ علىٰ الظرفِ، وفي النَّاصبِ له ثلاثةُ أقوالٍ[88]:

أحدُها: - وهو المشهورُ عند المعْربين - أنَّه (أُحِلَّ)، وليس بشيءٍ، لأنَّ الإحلال ثابتٌ قبلَ ذلك الوقتِ.

الثاني: أنَّه مقدَّرٌ مدلولٌ عليه بلفظ (الرَّفث)، تقديرُه: أُحِلَّ لكم أن تَرْفُثوا ليلةَ الصيامِ. ولم يَجُزْ أن يَنْتَصِب بالرَّفَثِ لأنَّه مصدرٌ مقدَّرٌ بموصولٍ، ومعمولُ الصِّلة لا يتقدَّمُ علىٰ الموصولِ فلذلك احْتُجْنا إلىٰ إضمار عاملٍ مِنْ لفظ المذكورِ.

الثالث: أنَّه متعلِّق بالرَّفثِ، وذلك علىٰ رَأْي مَنْ يرىٰ الاتّساعَ في الظروف والمجرورات.

وأضيفت الليلة اتساعًا لأنَّ شرطَ صحتِه وهو النِّيةُ موجودةٌ فيها، والإضافة تحصُل بأدنىٰ ملابسةٍ، وإلاَّ فمِنْ حَقِّ الظرف المضاف إلىٰ حَدَثٍ أن يُوجَدَ ذلك الحدثُ في جزء من ذلك الظرف، والصَّومُ في الليلِ غيرُ معتبرٍ، ولكنَّ المسَوِّغَ لذلك ما ذُكرَ لك.

«قَالَ الْوَاحِدِيُّ: لَيْلَةَ الصِّيَامِ أَرَادَ لَيَالِيَ الصِّيَامِ فَوَقَعَ الْوَاحِدُ مَوْقِعَ الْجَمَاعَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْعَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ:

فَقُلْنَا أَسْلِمُوا إِنَّا أَخُوكُمْ...

فَقَدْ بَرِئَتْ مِنَ الْإِحَنِ الصُّدُورُ

وَأَقُولُ فِيهِ وَجْهٌ آخَرُ وَهُوَ: أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ لَيْلَةَ الصِّيامِ لَيْلَةً وَاحِدَةً، بَلِ الْمُرَادُ الْإِشَارَةُ إِلَىٰ اللَّيْلَةِ الْمُضَافَةِ إِلَىٰ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ»[89].

فـ(لَيْلَةَ): «نصب علىٰ الظرف، وهي اسم جنس فلذلك أفردت»[90].

(85) فتح البيان في مقاصد القرآن، القنّوجي (1/ 329).

(86) البحر المحيط، ابو حيان (2/ 211).

(87) غرائب التفسير وعجائب التأويل، الكرماني (1/ 200).

(88) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (2/ 292).

(89) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، الرازي (5/ 269).

(90) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية=

ولفظة (أُحِلَّ): فيه دلالة علىٰ أنَّ هذا الذي أحلَّه اللهُ كان حراماً عليهم، وهكذا كان كما يفيده السَّبب لنزول الآية، فقد روَىٰ البخاريُّ[91] عن البراءِ ﷺ، قال: «كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ صَائِمًا، فَحَضَرَ الإِفْطَارُ، فَنَامَ قَبْلَ أَنْ يُفْطِرَ لَمْ يَأْكُلْ لَيْلَتَهُ وَلاَ يَوْمَهُ حَتَّىٰ يُمْسِيَ، وَإِنَّ قَيْسَ بْنَ صِرْمَةَ الأَنْصَارِيَّ كَانَ صَائِمًا، فَلَمَّا حَضَرَ الإِفْطَارُ أَتَىٰ امْرَأَتَهُ، فَقَالَ لَهَا: أَعِنْدَكِ طَعَامٌ؟ قَالَتْ: لاَ وَلَكِنْ أَنْطَلِقُ فَأَطْلُبُ لَكَ، وَكَانَ يَوْمَهُ يَعْمَلُ، فَغَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ، فَجَاءَتْهُ امْرَأَتُهُ، فَلَمَّا رَأَتْهُ قَالَتْ: خَيْبَةً لَكَ، فَلَمَّا انْتَصَفَ النَّهَارُ غُشِيَ عَلَيْهِ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ﴾ (البقرة: 187)، فَفَرِحُوا بِهَا فَرَحًا شَدِيدًا، وَنَزَلَتْ: ﴿ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ ﴾ (البقرة: 187)».

*** المحور الثامن:**

قوله جلَّ وعلا: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ ﴾ (البقرة:189).

قال أبو حيان عن قوله جلَّ وعلا: «﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ ﴾ نَزَلَتْ عَلَىٰ سُؤَالِ قَوْمٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْهِلَالِ[92]... وَرُوِيَ أَنَّ مَنْ سَأَلَ هُوَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَثَعْلَبَةُ بْنُ غَنْمٍ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَا: يَا رَسُولَ اللهِ. مَا بَالُ الْهِلَالِ يَبْدُو دَقِيقًا مِثْلَ الْخَيْطِ ثم يزيد حتىٰ يمتلئ، ثُمَّ لَا يَزَالُ يَنْقُصُ حَتَّىٰ يَعُودَ كَمَا بَدَأَ لَا يَكُونُ عَلَىٰ حَالَةٍ وَاحِدَةٍ؟ فَنَزَلَتْ[93]... والضَّمِيرُ فِي ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ ﴾ ضَمِيرُ جَمْعٍ عَلَىٰ أَنَّ السَّائِلِينَ جَمَاعَةٌ، وَإِنْ كَانَ مَنْ سَأَلَ اثْنَيْنِ، كَمَا رُوِيَ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ نِسْبَةِ الشَّيْءِ إِلَىٰ جَمْعٍ وَإِنْ كَانَ مَا

=(1/ 256).

(91) صحيح البخاري، كتاب(الصّوم)، باب قول الله جلَّ ذكره: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ۚ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ۗ ﴾... (البقرة:187)، رقم الحديث (1915)، (3/ 28).

(92) وإنما جُمِعَ الهلالُ وإنْ كان مفرداً اعتباراً باختلافِ أزْمَانِهِ، قالوا من حيث كونُهُ هلالاً في شهرٍ غيرُ كونِهِ هلالاً في آخرَ. والهلالُ هذا الكوكبُ المعروفُ. واختَلَفَ اللغويون: إلىٰ متىٰ يسمىٰ هِلالاً؟ فقال الجمهورُ: يُقال له: هلالٌ لِلَيْلَتَيْنِ، وقيل: لثلاثٍ، ثم يكونُ قمراً... وسُمِّي هذا الكوكبُ هلالاً لارتفاعِ الأصواتِ عند رؤيتِه، وقيل: لأنه من البيان والظهورِ، أي: لظهورِهِ وقتَ رؤيَتِهِ بعد خَفَائِهِ، ولذلك يُقال: تَهَلَّلَ وَجْهُهُ: ظَهَرَ فيه بِشْرٌ وسرورٌ وإنْ لم يَكُنْ رفَعَ صوتَه، ومنه قول تأبَّط شرّاً. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (2/ 303).

(93) قال عنه الزيلعي: «قلتُ غَرِيب وَنَقله الواحدي فِي أَسبَاب النُّزُول عَن الْكَلْبِيّ أَنه قَالَ: نزلت ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ ﴾ فِي مُعَاذ بن جبل وثعلبة بن غنم الْأَنْصَارِيّ قَالَا... فَذكره». تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري (1/ 118). وينظر: الواحدي، أسباب نزول القرآن (ص53). وقال عنه محققه الحميدان: «سنده صحيح». واستشهدَ له بما أخرجه ابن جرير الطبري من طريقين آخرَيْنِ تقويةً للرواية.

صَدَرَ إِلَّا مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَوِ اثْنَيْنِ، وَهَذَا كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ، قِيلَ: أَوْ لِكَوْنِ الِاثْنَيْنِ جَمْعًا عَلَىٰ سَبِيلِ الِاتِّسَاعِ والمجاز»[94].

وبهذا قال السَّمين الحلبي: «والضميرُ في ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ ﴾ ضميرُ جماعةٍ، وفي القصةِ أنَّ السائل اثنان، فَيَحْتَمِلُ ذلك وجهين، أحدُهما: أنَّ ذلك لكونِ الاثنين جمعـًا.

والثاني: من نسبةِ الشيء إلىٰ جمْعٍ وإنْ لم يَصْدُرْ إلاَّ من واحدٍ منهم أو اثنين، وهو كثيرٌ في كلامِهِم»[95].

وقد ذكر الثعلبي توجيه ذلك بقوله: «وقال بعض أصحابنا: الاثنان فما فوقهما جماعة لأن الجمع ضم شيء إلىٰ شيء، قلنا: جاز ان يسمي الاثنان بانفرادهما جماعة وجاز ان يسمي الاثنان وبعض الثالث جماعة، وقد سمَّىٰ الله الاثنين جمعًا في قوله: ﴿ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ (التحريم:4) ولم يقل قلبكما»[96].

*** المحور التاسع:**

قوله جلَّ وعلا: ﴿ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ۚ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ (البقرة:196).

قال أبو حيان: «فَصِيامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ: ارْتَفَعَ صِيَامُ عَلَىٰ الِابْتِدَاءِ، أَيْ: فَعَلَيْهِ، أَوْ عَلَىٰ الْخَبَرِ، أَيِ: فواجب. وقرئ: فَصِيَامَ، بِالنَّصْبِ أَيْ: فَلْيَصُمْ صِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَالْمَصْدَرُ مُضَافٌ لِلثَّلَاثَةِ بَعْدَ الِاتِّسَاعِ[97]؛ لِأَنَّهُ لَوْ بَقِيَ عَلَىٰ الظَّرْفِيَّةِ لَمْ تَجُزِ الْإِضَافَةُ»[98].

يقول ابن مالك: «ويُضاف المصدر إلىٰ الظرف كثيرًا نحو: ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ (البقرة:226)، و﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ ﴾ (البقرة:196)... ويجوز أن يجاء معه بعد الإضافة بالفاعل والمفعول معطيَيْن الرفعَ والنصب نحو عرفت انتظار يوم الجمعة زيد عمرًا. ذكر ذلك سيبويه[99] غير مستشهد بشيء»[100]. ثمَّ يوضح أبو حيان قول ابن مالك في شرحه: «وذلك علىٰ حسب التوسُّع في أن أُجري المصدر في التوسُّع مجرَىٰ الفعل، لا أنَّ ذلك علىٰ تقدير الإضافة بـ(في) كما ذهب إليه المصنف في باب الإضافة»[101].

ويقول الزجاج وهو ينقل قراءةً غريبة: «ويجوز فصيامٌ ثلاثةَ أَيامٍ كما قال ﷻ: ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى

(94) البحر المحيط، أبو حيان (2/ 234).

(95) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (2/ 302).

(96) الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي (2/ 104).

(97) أي بعد التقدير: فَلْيَصُمْ صِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

(98) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان (2/ 265).

(99) ينظر: الكتاب (1/ 177، 193).

(100) شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك (3/ 119).

(101) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان (11/ 91).

مَسْغَبَةٍ﴾ (البلد:14)»[102].

هـذا إن صـحَّت القـراءة، أو وردت في أمَّـات المصادر التخصّصية الأصيلة! وبعد التحري والتتبع الدَّقيق فإنِّي لم أقف عليها.

وأوضح الزمخشري أيضًا فقال: «وكأنَّه قيل: فصيام ثلاثة أيام، كقوله: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾ فإن قلت فما فائدة الفذلكة[103]؟

قلتُ: الواو قد تجيء للإباحة في نحو قولك: جالس الحسن وابن سيرين. أَلا ترىٰ أنَّه لو جالسهما جميعًا أو واحدًا منهما كان ممتثلًا ففذلكت نفيًا لتوهم الإباحة.

وأيضًا ففائدة الفذلكة في كل حساب أن يعلم العدد جملة كما علم تفصيلًا ليحاط به، ومن جهتين، فيتأكد العلم. وفي أمثال العرب: علمان خير من علم، وكذلك كامِلَةٌ تأكيد آخر[104]، وفيه زيادة توصية بصيامها وأن لا يتهاون بها ولا ينقص من عددها، كما تقول للرجل إذا كان لك اهتمام بأمر تأمره به وكان منك بمنزل: الله الله لا تقصر. وقيل: كاملة في وقوعها بدلًا من الهدىٰ»[105].

وفي المناسبة فإنَّ العدد والمعدود في: ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾، جاء مطردًا في هذا الباب، وهو أحد أمثلة جمع القِلَّة الوارد في القرآن الكريم، ومجموعها أربعة[106]: أفعَال، كما قال تعالىٰ: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾، وأفْعَل: كما ورد في قوله: ﴿سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾، وأفْعلة: كقولك: تِسْعَة أحمرة، وفِعْلة، كقولك: عشرَة غِلْمة.

*** المحور العاشر:**

قوله تعالىٰ: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ (البقرة:197).

قال أبو حيان: «وَالْحَجُّ أَشْهُرٌ، مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ وَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفٍ، إِذِ الْأَشْهُرُ لَيْسَتِ الْحَجَّ، وَذَلِكَ الْحَذْفُ إِمَّا فِي الْمُبْتَدَأِ، فَالتَّقْدِيرُ: أَشْهُرُ الْحَجِّ، أَوْ وَقْتُ الْحَجِّ، أَوْ: فِي الْخَبَرِ، أَيِ: الْحَجُّ حَجُّ أَشْهُرٍ، أَوْ يَكُونُ: الْأَصْلُ فِي أَشْهُرٍ، فَاتَّسَعَ فِيهِ، وَأُخْبِرَ بِالظَّرْفِ عَنِ الْحَجِّ لَمَّا كَانَ يَقَعُ

---

(102) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (2/ 202).

(103) الفذلكة: «قيل الفذلكة في الحساب: الإجمال بعد التفصيل، وذلك بأن يذكر تفاصيله ثمَّ يجمل ويكتب في مؤخره: فذلك كذا وكذا». فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، الطيبي (3/ 285).

(104) يقول ابن فارس: «وإنَّما قال هَذَا لنفي الاحتمال أن يكون أحدهما واجبًا إمَّا ثلاثة وإمَّا سبعة فأُكِّدَ وأزيل التوهّم بأن جُمِعَ بَيْنَهما. ومن الباب قوله جلّ ثناؤه: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ (الأنعام:38)، إنَّما ذكر الجَناحين لأنَّ العرب قَدْ= =تُسمّي الإسراعَ طيَرانًا... وكذلك قوله: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم﴾ (الفتح:11) فذلك الألسنة لأنَّ الناس يقولون: (قال فِي نفسه كذا) قال الله جلَّ ثناؤه: ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ (المجادلة:8)؛ فاعلم أنَّ ذلكَ باللسان دون كلام النَّفس». الصَّاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (ص210).

(105) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري (1/ 242).

(106) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري (ص198).

فِيهِ، وَجُعِلَ إِيَّاهُ عَلَىٰ سَبِيلِ التَّوَسُّعِ وَالْمَجَازِ، وَعَلَىٰ هَذَا التَّقْدِيرِ كَانَ يَجُوزُ النَّصْبُ، وَلَا يَمْتَنِعُ فِي الْعَرَبِيَّةِ»[107].

قال ابن عطية: «وقوله تعالىٰ: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾، في الكلام حذف تقديره: أشهر الحج أشهر، أو: وقت الحج أشهر، أو: وقت عمل الحج أشهر، والغرض إنما هو أن يكون الخبر عن الابتداء هو الابتداء نفسه، والحج ليس بالأشهر فاحتيج إلىٰ هذه التقديرات، ومن قدر الكلام: الحج في أشهر، فيلزمه مع سقوط حرف الجر نصب الأشهر، ولم يقرأ بنصبها أحد»[108].

وعلَّل أبو حيان قولَ ابن عطية هذا بقوله: «لِأَنَّا قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ يُرْفَعُ عَلَىٰ الِاتِّسَاعِ، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، أَعْنِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ ظَرْفُ الزَّمَانِ نَكِرَةً خَبَرًا عَنِ الْمَصَادِرِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ عِنْدَهُمُ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْحَدَثُ مُسْتَغْرِقًا لِلزَّمَانِ أَوْ غَيْرَ مُسْتَغْرِقٍ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَعِنْدَهُمْ فِي ذلك تفصيل[109]»[110].

قال الرازي: «مِنَ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الْحَجَّ لَيْسَ نَفْسَ الْأَشْهُرِ فَلَا بد هاهنا مِنْ تَأْوِيلٍ وَفِيهِ وُجُوهٌ أَحَدُهَا: التَّقْدِيرُ: أَشْهُرُ الْحَجِّ أَشْهَرٌ مَعْلُومَاتٌ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَهُوَ كَقَوْلِهِمْ: الْبَرْدُ شَهْرَانِ، أَيْ وَقْتُ الْبَرْدِ شَهْرَانِ وَالثَّانِي: التقدير الحج حج أَشْهَرٌ مَعْلُومَاتٌ، أَيْ لَا حَجَّ إِلَّا فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ، وَلَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهَا كَمَا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَسْتَجِيزُونَهَا فِي غَيْرِهَا مِنَ الْأَشْهُرِ، فَحَذَفَ الْمَصْدَرَ الْمُضَافَ إِلَىٰ الْأَشْهُرِ الثَّالِثُ: يُمْكِنُ تَصْحِيحُ الْآيَةِ مِنْ غَيْرِ إِضْمَارٍ وَهُوَ أَنَّهُ جَعَلَ الْأَشْهُرَ نَفْسَ الْحَجِّ لَمَّا كَانَ الْحَجُّ فِيهَا كَقَوْلِهِمْ: لَيْلٌ قَائِمٌ وَنَهَارٌ صَائِمٌ»[111].

فوقت الحجِّ أَشْهُرٌ كقولك: البرد شهران. والأشهر المعلومات: شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة. فإن قلتَ: ما فائدة توقيت الحج بهذه الأشهر؟

أجاب الزمخشري بقوله: «فائدته أنَّ شيئًا من أفعال الحجِّ لا يصح إلا فيها، والإحرام بالحج لا ينعقد أيضًا عند الشافعي في غيرها. وعند أبىٰ حنيفة ينعقد إلا أنه مكروه. فإن قلتَ: فكيف كان الشهران وبعض الثالث أشهر؟ قلتُ: يشترك فيه ما وراء الواحد. بدليل قوله تعالىٰ: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ (التحريم:4) فلا سؤال فيه إذن، وإنما كان يكون موضعًا للسؤال لو قيل: ثلاثة أشهر معلومات. وقيل: نزَّل بعض الشهر منزلة

(107) البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان (2/ 276).

(108) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية (1/ 271).

(109) أوضحه السمين الحلبي بقوله: «وأمَّا الكوفيون فقالوا: إنْ كانَ الحدثُ مستوعبًا فالرفعُ فقط نحو: (الصومُ يومٌ) وإن لم يكن مستوعبًا فهشام يلتزم رفعَه أيضًا نحو: (ميعادُك يومُ) والفراءُ يجيز نصبَهُ مثلَ البصريين، وقد نُقِلَ عنه أنه مَنَع نصْبَ (أشهر) يعني في الآية لأنها نكرةٌ، فيكونُ له في المسألة قولان، وهذه المسألةُ بعيدةُ الأطرافِ تضُمُّها كتبُ النحويين». الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (2/ 322).

(110) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان (2/ 276).

(111) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، الرازي (5/ 314).

كله، كما يقال: رأيتك سنة كذا، أو علىٰ عهد فلان، ولعلَّ العهد عشرون سنة أو أكثر، وإنما رآه في ساعة منها»[112].

*** المحور الحادي عشر:**

قوله جلَّ وعلا: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ (البقرة:228).

قال أبو حيان: «قرأ الجمهور: قروء، علىٰ وَزْنِ فُعُولٍ، وقرَأَ الزُّهْرِيُّ: قُرُوٍّ - بِالتَّشْدِيدِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ - وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ نَافِعٍ، وقرَأَ الحسَنُ: قَرْوٍ - بِفَتْحِ القَافِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَوَاوٍ خَفِيفَةٍ -[113]، وتَوْجِيهُ الجَمْعِ لِلْكَثْرَةِ فِي هَذَا المكَانِ، وَلَمْ يَأْتِ: ثَلَاثَةَ أَقْرَاءٍ[114]، أَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّوَسُّعِ فِي وَضْعِ أَحَدِ الجمْعَيْنِ مَكَانَ الْآخَرِ، أَعْنِي: جَمْعَ القِلَّةِ مَكَانَ جَمْعِ الكَثْرَةِ، وَالعَكْسَ»[115].

وأوضح ذلك أكثر الشيخ السمين الحلبي فقال: «القُروءُ: جَمْعُ كثرةٍ، ومِنْ ثلاثةٍ إلىٰ عشرة يُمَيَّز بجموع القلةِ ولا يُعْدَلُ عن القلةِ إلىٰ ذلك إلا عند عدم استعمالِ جمعِ قلةٍ غالبًا، وههنا فلفظُ جمعِ القلةِ موجودٌ وهو (أَقْراء)»[116]. والعرب تتسع في ذلك فتستعمل كل واحدٍ مكان الآخر لاشتراكهما[117].

ولسائل أَن يعْتَرِضَ كيفَ أَضَاف الثَّلَاثَة إِلَىٰ قُرُوء، وهي جمع الكَثْرَة، وَلم يضفها إِلَىٰ الاقراء الَّتي هي جمع الْقلَّة؟ الجواب عنه: أَنَّ المَعْنىٰ - من الآية - أَي ليتربص كل واحِدَة من المطلقات ثَلَاثَة اقراء، فلمَّا أسْند إِلَىٰ جماعتهنَّ ثَلَاثَة، وَالْوَاجِب علىٰ كلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ ثَلَاثَة، أَتَىٰ بِلَفْظَة قُرُوء، لتدلَّ علىٰ الكَثْرَة والمرادة وَالمعْنَىٰ الملموح[118].

والقرء: «حرف من الأضداد يقال للحِيَض: قُرُوءٌ، وللأَطهارِ: قُروء، والعَربُ تقول: أَقْرَأَتِ المرأةُ. في الأمرين جميعًا... وهي في لغة العرب مُستعملة في المعنيين جميعًا، وكذلك في الشرع»[119].

(112) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري (1/ 243).

(113) وَتَوْجِيهُ تَشْدِيدِ الوَاوِ، وَهُوَ أَنَّهُ أَبْدَلَ مِنَ الْهَمْزَةِ وَاوًا وَأُدْغِمَتْ وَاوُ فُعُولٍ فِيهَا، وَهُوَ تَسْهِيلٌ جَائِزٌ مُنْقَاسٌ، وَتَوْجِيهُ قِرَاءَةِ الحَسَنِ أَنَّهُ أَضَافَ العَدَدَ إِلَىٰ اسْمِ الجِنْسِ، إِذِ اسْمُ الجِنْسِ يُطْلَقُ عَلَىٰ الوَاحِدِ وَعَلَىٰ الجَمْعِ عَلَىٰ حَسَبِ مَا تُرِيدُ مِنَ المعْنَىٰ، وَدَلَّ العَدَدُ عَلَىٰ أَنَّهُ لَا يُرَادُ بِهِ الوَاحِدُ. البحر المحيط، أبو حيان (2/ 456)؛ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ابن البناء للدمياطي (ص101).

(114) «ولعل القروء كانت أكثر استعمالا في جمع قرء من الأقراء، فأوثر عليه تنزيلا لقليل الاستعمال منزلة المهمل». الكشاف (1/ 272).

(115) البحر المحيط، أبو حيان (2/ 456).

(116) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (2/ 438).

(117) ينظر: الكشاف، الزمخشري (1/ 272).

(118) درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري (ص198).

(119) التفسير البسيط، الواحدي (4/ 209). وينظر: معاني القرآن، الأخفش (1/ 187)؛ معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (1/ 302)؛ الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي=

وعليه فما الحكمةُ بالإتيانِ بجمعِ الكثرةِ مع وجودِ جمع القلةِ؟ الجواب علىٰ ذلك من أربعة أوجه:

أحدُها: أنه لَمَّا جَمَع المطلقاتِ جمعَ القُروء، لأنَّ كَلَّ مطلقةً تتربَّصُ ثلاثةَ أقراءٍ فصارَتْ كثيرةً بها الاعتبارِ.

الثاني: أنَّه من باب الاتساعِ ووضعِ أحدِ الجمعين موضعَ الآخر.

والثالث: أنَّ قروءاً جمعُ قَرْءٍ بفتحِ القافِ، فلو جاءَ علىٰ (أَقْراء) لجاءَ علىٰ غير القياسِ؛ لأنَّ أَفْعالاً لا يطَّرِدُ في فَعْل بفتح الفاء. والرابع -وهو مذهب المبرد -: أنَّ التقديرَ (ثلاثةً من قروء)، فَحَذَفَ (مِنْ)[120].

*** المحور الثاني عشر:**

قوله سبحانه: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾ (البقرة:253).

قال أبو حيان: «وَخَصَّ مَنْ كَلَّمَهُ اللهُ وَعِيسَىٰ مِنْ بَيْنِ الْأَنْبِيَاءِ لِمَا أُوتِيَا مِنَ الْآيَاتِ الْعَظِيمَةِ، وَالْمُعْجِزَاتِ الْبَاهِرَةِ، وَلِأَنَّ آيَتَيْهِمَا مَوْجُودَتَانِ، فَتَخْصِيصُهُمَا بِالذِّكْرِ طَعْنٌ عَلَىٰ تَابِعَيْهِمَا حَيْثُ لَمْ يَنْقَادُوا لِهَذَيْنِ الرَّسُولَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ، وَوَقَعَ مِنْهُمُ الْمُنَازَعَةُ وَالْخِلَافُ... وَفِي الْجُمْلَتَيْنِ: الْمُفَضَّلُ مِنْهُمْ لَا مُعَيَّنٌ بِالِاسْمِ، لَكِنْ يُعَيَّنُ الْأَوَّلُ صِلَةَ الْمَوْصُولِ، لِأَنَّهَا مَعْلُومَةٌ عِنْدَ السَّامِعِ، وَيُعَيَّنُ الثَّانِي مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْهُ، وَهُوَ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَىٰ غَيْرِهِ مِنَ الرُّسُلِ بِدَرَجَاتٍ، وَهَذِهِ الرُّتْبَةُ لَيْسَتْ إِلَّا لِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَجَاءَتِ الثَّانِيَةُ فِعْلِيَّةً مُسْنَدَةً لِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ عَلَىٰ سَبِيلِ الالتِفَاتِ[121]، إِذْ قَبْلَهُ غَائِبٌ، وَكُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَىٰ التَّوَسُّعِ فِي أَفَانِينِ الْبَلَاغَةِ وَأَسَالِيبِ الْفَصَاحَةِ»[122].

والظاهر أنَّه أراد مُحمَّداً ﷺ؛ لأنَّه هو المفضل عليهم، حيث أوتي ما لم يؤته أحدٌ من الآيات المتكاثرة. ولو لم يؤتَ إلا القرآن وحده لكفىٰ به فضلًا منفيًا علىٰ سائر ما أوتي الأنبياء. وفي هذا الإبهام من تفخيم فضله وإعلاء قدره ما لا يخفىٰ، لما فيه من الشهادة علىٰ

=(2/ 169-170).

(120) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (2/ 439).

(121) الالتفات: «وهو الانتقال من كلٍّ من التكلم - أو الخطاب أو الغيبة - إلىٰ صاحبه، لمقتضيات ومناسبات تظهر بالتأمُّل في مواقع الالتفات، تفننًا في الحديث، وتلوينًا للخطاب، حتىٰ لا يملّ السَّامع من التزام حالة واحدة، وتنشيطا وحملًا له علىٰ زيادة الإصغاء». جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، الهاشمي (ص212).

واعلم أنَّ الالتفات من محاسن الكلام، ووجه حسنه - علىٰ ما ذكر الزمخشري - هو أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلىٰ أسلوب كان ذلك أحسن نظرية لنشاط السامع، وأكثر إيقاظًا للإصغاء إليه من إجرائه علىٰ أسلوب واحد. أبو المعالي القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة (2/ 91). وينظر: تفسير الكشاف، الزمخشري (1/ 14).

(122) البحر المحيط، أبو حيان (2/ 602).

أنه العَلَم المتعين لهذا الوصف المستغني عن التعيين[123].

وللدلالة علىٰ ذلك أكثر فقد ذكرَ الله جلَّ وعلا ثلاثةً من الأنبياء: «﴿ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ﴾، وهذا موسىٰ عليه السلام لاشتهارهِ بهذه الخَصْلَةِ العظيمة في القرآن، وذكر عيسىٰ عليه السلام، ووسَّطَ بينهما الإيمَاءَ إِلىٰ مُحَمَّدٍ ﷺ بوصفهِ، بقولهِ: ﴿ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ ﴾. وهنا يتعيَّنُ أن يكون المُراد من البعض: واحدًا من الرُّسل مُعَيَّنًا لا طائفةً، وتكون الدَّرجاتُ مراتبَ من الفضيلة ثابتةً لذلك الواحدِ: لأَنَّهُ لو كان المراد من البعض جَمَاعَةً من الرُّسلِ مُجْمَلًا، ومن الدَّرجاتِ درجَاتٍ بينهُمْ لصَارَ الكلامُ تَكْرَارًا مع قوله: ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾، ولأنَّه لو أُريدَ بَعضٌ فُضِّلَ علىٰ بعْضٍ لقَالَ: وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ كما قال في الآية الأخرىٰ: ﴿ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ ﴾ (الأَنْعَام: 165).

وعليه فالعدولُ من التَّصْريح بالاسم أو بالوصف المشهور به لقصْدِ دَفْعِ الاحْتِشَامِ عن الْمُبَلِّغِ الذي هو المقصودُ من هذا الوصف وهو مُحَمَّدٌ ﷺ»[124].

*** المحور الثالث عشر:**

قوله جلَّ وعلا: ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ ۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ (البقرة:261).

قال أبو حيان: «سبع سنابل، وسبع ليال، وسبع سنبلات، وسبع بقرات، سَبْعَ سَماواتٍ، وسَبْعَ سِنِينَ وإِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ذَرْعُها سَبْعُونَ ذِراعاً. وَفِي الْحَدِيثِ: (إِلَىٰ سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ)، (إِلَىٰ سَبْعَةِ آلَافٍ)، (إِلَىٰ مَا لَا يُحْصِي عَدَدَهُ إِلَّا اللهُ). وَأَتَىٰ التَّمْيِيزُ هُنَا بِالجمْعِ الَّذي لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الآحَادِ، وفي سورة يُوسُفَ بالجمعِ بِالألفِ والتَّاءِ في قوله: ﴿ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ ﴾ (يوسف:43).

قَالَ الزَّمخشري: فَإِنْ قُلْتَ: هَلَّا قِيلَ: سَبْعَ سُنْبُلاتٍ عَلَىٰ حَقِّهِ مِنَ التَّمْيِيزِ لِجَمْعِ القِلَّةِ، كَمَا قَالَ: ﴿ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ ﴾؟

قلتُ: هذا لِمَا قدَّمتُ عند قوله: ﴿ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ (البقرة:228) من وقوعِ أمثلةِ الجمْعِ مُتَعَاوِرَةٍ مَوَاقِعُهَا. انْتَهَىٰ كَلَامُهُ[125]. فَجُعِلَ هَذَا مِنْ بَابِ الِاتِّسَاعِ، وَوُقُوعِ

(123) ينظر: تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري (1/ 297)؛ أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي (1/ 153).

(124) التحرير والتنوير، ابن عاشور (3/ 6).

(125) ونصّه: «فإن قلتَ: لِمَ جاء المميز علىٰ جمع الكثرة دون القلة التي هي الأقراء؟ قلتُ: يتسعون في ذلك فيستعملون كل واحد من الجمعين مكان الآخر لاشتراكهما في الجمعية. ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾ وما هي إلا نفوس كثيرة، ولعل القروء كانت أكثر استعمالا في جمع قرء من الأقراء، فأوثر عليه تنزيلا=

أَحَدِ الجمْعَيْنِ موقعَ الآخرِ علىٰ سبيلِ المجَازِ، إذ كانَ حَقُّهُ أَن يُمَيَّزَ بِأَقَلِّ الجمْعِ، لأَنَّ السَّبْعَ مِنْ أَقَلِّ الْعَدَدِ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ لَيْسَ عَلَىٰ إِطْلَاقِهِ»[126].

ثمَّ فصَّل ﷺ القول في جمع السَّلامة والتكسير توسُّعًا، ذكره السَّمين الحلبي بكلٍّ وضوح فقال: «أنَّه من بابِ الاتساعِ ووقوعِ أحد الجمعين موقعَ الآخر، وهذا الذي قاله - أي الزمخشري- ليس بمخلِّص ولا مُحَصِّلٍ، فلا بُدَّ من ذكرِ قاعدة مفيدةٍ في ذلك: اعلم أنَّ جمعي السَّلامةِ لا يميز بهما عدد إلا في موضعين: أحدهما: ألا يكونَ لذلك المفردِ جمعٌ سواه، نحو: سبع سماوات، وسبع بقرات، وتسع آيات، وخمس صلوات، لأنَّ هذه الأشياءَ لم تُجْمَعْ إلا جمعَ السلامةِ، فأمَّا قولُه:... فوقَ سَبْعِ سَمائيا فشاذٌّ منصوصٌ علىٰ قلتِهِ، فلا التفاتَ إليه.

والثاني: أن يُعْدَلَ إليه لأجلِ مجاورة غيرِهِ كقولِهِ: ﴿ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ ﴾ عَدَل من ﴿ سَنَابِلَ ﴾[127] إلىٰ ﴿ سُنۢبُلَٰتٍ﴾ لأجلِ مجاورتِهِ ﴿ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ﴾ (يوسف:43)، ولذلك إذا لم توجَدْ المجاورةُ مُيِّز بجمعِ التكسيرِ دونَ جمع السَّلامةِ، وإنْ كان موجوداً نحو: ﴿ سَبْعَ طَرَآئِقَ﴾ (المؤمنون:17)، و﴿ سَبْعَ لَيَالٍ ﴾ (الحاقة:7) مع جواز: طريقات وليلات»[128].

وتوجيه العدد في الآيتين - البقرة ويوسف - أنَّ العدد واحد وهو سبع، لكن استُعمل معه مرَّة: ﴿ سَنَابِلَ﴾ علىٰ وزن فعائل؛ لأنَّ المقام مقام تكثير ومضاعفة أجور، إذ إنَّ ذلك ينتهي إلىٰ سبعمائة ضِعف. ﴿ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ۗ ﴾. وأخرىٰ: ﴿ سُنۢبُلَٰتٍ﴾ وما يُجمع بالألف والتاء يكون للقِلَّة[129]. فجاء لكلِّ موضع بما يقتضيه السِّياق.

ويرىٰ الغرناطي أنَّ موضع سورة يوسف لا كثرة فيه ولا قِلَّة؛ لأنَّه إخبارٌ برؤيا، لذا قال: «آية يوسف فإنَّما بناؤها علىٰ إخبار الملك عن رؤياه سبع سنبلات فلا طريق هنا للحظ كثرة ولا قِلَّة لأنَّه إخبار برؤيا، فوجهه الإتيان من أبنية الجموع بما يناسب المرئىٰ وهو قليل؛

=لقليل الاستعمال منزلة المهمل، فيكون مثل قولهم: ثلاثة شسوع». الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (1/ 272).

(126) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان (2/ 654-655).

(127) جمع سنبلة، ونونها فيها قولان، أحدهما: أنَّها أصلية، لقولِهم: سَنْبَل الزرعُ، أي أخرجَ سنبلَه. والثاني: أنها زائدةٌ، وهذا هو المشهورُ لقولِهم: أسبلَ الزرعُ. ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (2/ 581).

(128) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (2/ 580- 581).

(129) قال الإمام ابن القيم ﷺ: «وتأمَّل كيف جمع السنبلة في هذه الآية علىٰ: سنابل وهي من جموع الكثرة إذ المقام مقام تكثير وتضعيف وجمعها: علىٰ سنبلات في قوله تعالىٰ: ﴿ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ ۖ ﴾ فجاء بها علىٰ جمع القلة؛ لأنَّ السَّبعة قليلة ولا مقتضىٰ للتكثير». التفسير القيم (تفسير القرآن الكريم) (ص157).

لأنَّ ما دون العشرة قليل، فلحظ في آية البقرة ما بعده ممَّا يتضاعف إليه هذا العدد وليس في آية يوسف ما يلحظ، فافترق القصدان وجاء كل علىٰ ما يجب ويناسب، والله أعلم»[130].

* * *

المطلب الثاني

توسعات أبي حيان في تفسيره لسورة آل عمران

ويشمل ما يلي:

*** المحور الأول:**

قوله جلَّ وعلا: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ (آل عمران:83).

قال أبو حيان: «وَانْتَصَبَ: غَيْرَ[131]، عَلَىٰ أَنَّهُ مَفْعُولُ يَبْغُونَ، وَقُدِّمَ عَلَىٰ فِعْلِهِ لِأَنَّهُ أَهَمُّ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الإِنْكَارَ الَّذِي هُوَ مَعْنَىٰ الهَمْزَةِ مُتَوَجِّهٌ إِلَىٰ المعْبُودِ بِالبَاطِلِ، قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ[132]. وَلَا تَحْقِيقَ فِيهِ، لِأَنَّ الإِنْكَارَ الَّذِي هُوَ مَعْنَىٰ الهَمْزَةِ لَا يَتَوَجَّهُ إِلَىٰ الذَّوَاتِ، إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ إِلَىٰ الأَفْعَالِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالذَّوَاتِ، فَالَّذِي أُنْكِرَ إِنَّمَا هُوَ الِابْتِغَاءُ الَّذِي مُتَعَلِّقُهُ غَيْرَ دِينِ اللهِ، وَإِنَّمَا جَاءَ تَقْدِيمُ المفْعُولِ هُنَا مِنْ بَابِ الِاتِّسَاعِ، وَشَبَّهَ: يَبْغُونَ، بالفاصِلَةِ بِآخِرِ الفِعْلِ»[133].

ثمَّ تابع ذلك السَّمين الحلبي فقال مستفهمًا: «قلتُ: وأين المعنىٰ من المعنىٰ؟»[134].

قال الألوسي مبينًا وجه الإنكار: «وتقديم المفعول لأنَّه المقصود بالإنكار لا للحصر كما توهّم؛ لأنَّ المنكر اتخاذ غير الله ربًا ولو معه، ودعوىٰ أنَّه إشارة إلىٰ أنَّ دين غير الله لا يجامع دينه في الطلب، فالتقديم للتخصيص، والإنكار متوجه إليه، أي أيخصُّون غير دين الله بالطلب - تكلف»[135].

ثمَّ يردُّ علىٰ أبي حيان في تشبيه ﴿يَبْغُونَ﴾[136]

(130) ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل، ابن الزبير الغرناطي (1/ 70).

(131) وموقع الهمزة من هذه الكلمة ﴿أَفَغَيْرَ﴾ فإنَّ: الجمهور يجعلون الهمزةَ مقدَّمةً علىٰ الفاء للزومِها الصَّدرَ، والزمخشري يُقِرُّها علىٰ حالِها ويقدِّرُ محذوفًا قبلها، وهنا جَوَّز وجهين، أحدُهما: أن تكونَ الفاءُ عاطفةً جملةً علىٰ جملة، والمعنىٰ: فأولئك هم الفاسقون فغيَر دين الله يبغون، ثم توسَّطت الهمزةُ بينهما. والثاني: أن يُعْطَف علىٰ محذوفٍ تقديرُهُ: أيتولَّون فغيرَ دين الله يبغون. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري (1/ 380)؛ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (3/ 295).

(132) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (1/ 380)؛ مدارك التنزيل وحقائق التأويل، النسفي (1/ 270).

(133) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان (3/ 246).

(134) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (3/ 296).

(135) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي (2/ 205).

(136) قرأ أبو عمرو البصري، ويعقوب الحضرمي، وعاصم - من رواية حفص -، والحسن البصري، ويحيىٰ اليزيدي:=

بالفاصلة قائلًا: «ولشبه يبغون بالفاصلة لا تحقيق فيه عند ذوي التحقيق لأنَّا لم ندع توجّه الإنكار إلىٰ الذوات كما لا يخفىٰ... وذهب بعضهم إلىٰ أنَّه التفات فعنده لا تقدير، وعلىٰ تقدير التقدير يجيء قصد الإنكار فيما أشير إليه ولا ينافيه؛ لأنَّه منسحب عليه: ﴿وَلَهُۥٓ أَسۡلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ جملة حالية مؤكدة للإنكار- أي كيف يبغون ويطلبون غير دينه، والحالة هذه طَوْعًا وَكَرْهًا مصدران في موضع الحال أي طائعين وكارهين»[137].

*** المحور الثاني:**

قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيۡتٖ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكٗا وَهُدٗى لِّلۡعَٰلَمِينَ ٩٦ فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنٗاۗ﴾ (آل عمران:96-97).

قال أبو حيان: «وقولهُ: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ﴾، الضَّمِيرُ فِي: ﴿فِيهِ﴾ عَائِدٌ علَىٰ البَيْتِ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُذْكَرَ مِنَ الْآيَاتِ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْبَيْتِ. لَكِنَّهُمْ تَوَسَّعُوا فِي الظَّرْفِيَّةِ، إِذْ لَا يُمْكِنُ حَمْلُهَا عَلَىٰ الْحَقِيقَةِ لِأَنَّهُ كَانَ يَلْزَمُ أَنَّ الآيَاتِ تَكُونُ دَاخِلَ الجُدْرَانِ. وَوَجْهُ التَّوَسُّعِ أَنَّ البَيْتَ وُضِعَ بِحَرَمِهِ وَجَمِيعِ فَضَائِلِهِ، فَهِيَ فِيهِ عَلَىٰ سَبِيلِ الْمَجَازِ. ولذلِكَ عَدَّ المفَسِّرُونَ آيَاتٍ فِي الحَرَمِ وَأَشْيَاءَ مِمَّا التُزِمَتْ فِي شَرِيعَتِنَا مِنْ: تَحْرِيمِ قَطْعِ شَجَرِهِ، وَمَنْعِ الِاصْطِيَادِ فِيهِ. وَالَّذِي تَعَرَّضَتْ لَهُ الآيَةُ هُوَ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ، لِأَنَّهُ آيَةٌ بَاقِيَةٌ عَلَىٰ مَرِّ الْأَعْصَارِ»[138].

ووضوح الدلالة تأتي من نصِّ الآية نفسها، حيث فسَّر زيد بن أسلم الآيات البينات: بمقام إبراهيم، ومن دخله كان آمنا[139].

وهذا اختيار الزجاج؛ لأنَّه قال: «ومن الآيات أيضًا: أمْن من دخله»[140].

قال ابن عطية: «الضمير في قوله: ﴿فِيهِ﴾ عائد علىٰ البيت، وساغ ذلك مع كون (الآيات) خارجة عنه؛ لأنَّ البيت إنما وضع بحرمه وجميع فضائله، فهي فيه وإن لم تكن داخل جدرانه، وقرأ جمهور النَّاس: ﴿ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ﴾ بالجمع، وقرأ أُبيّ بن كعب وعمر وابن عباس ومجاهد: (آيةٌ بيِّنةٌ)[141] علىٰ الإفراد، قال الطبري:

=﴿يَبْغُوْنَ﴾ بياء الغيبة، والباقون: ﴿تَبْغُوْنَ﴾ بتاء الخطاب. ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، البناء الدمياطي (ص227)؛ البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، القاضي (ص67).

(137) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي (2/ 205).

(138) البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان (3/ 270).

(139) ينظر: التفسير الوسيط، الواحدي (1/ 467).

(140) التفسير الوسيط، الواحدي (1/ 467).

(141) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي (3/ 166)؛ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية (1/ 475)؛ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (3/ 321).

يريد علامة واحدة[142]. المقام وحده، وحكي ذلك عن مجاهد»[143].

ويُرجِّحُ ابن عطية: بأنَّ المقام وأمْن الدَّاخل كلاهما جُعلا مثالًا ممَّا في حرم الله من الآيات، وخُصَّا بالذكر لعِظمهما[144].

والصَّحيح أنَّ هنالك دلالات واضحات علىٰ حرمة البيت ومزيد فضله واحترامه توسُّعًا: كأمر الفيل، ورمي حجارة السِّجيل، والحجر الأسود، وحجر المقام، والصَّفا والمروة، وزمزم، وتضمَّن أمن الداخل أمن الحيوان فيه، وسلامة الشجر، وتوقير البقعة، والأرزاق من كل قطر تجيء إليه، وقد نقلت كافة العرب ذلك في الجاهلية علىٰ مرور الأعصار، فما حُفظ أنَّ أحدًا من النَّاس نازع في هذا[145].

وهنا يرد سؤال يقول إنَّ الآية الكريمة لم يُذْكَر فيها بعد الآيات إلا شيآن: المقَامُ وأَمْنُ داخِله، فكيف يكونان بدلاً؟ وهذا الإشكالُ أيضًا واردٌ علىٰ قول مَنْ جَعَلَه خبرَ مبتدأ محذوف أي: هي مقامُ إبراهيم كيف يُخْبِر عن الجمع باثنين؟ والجواب علىٰ ذلك من عدَّة أوجه:

الأول: أنَّ أقلَّ الجمع اثنان كما ذهب إليه بعضهم، قال الزمخشري: «ويجوز أن يراد ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ﴾: مقام إبراهيم، وأمْن من دخله، لأنَّ الاثنين نوع من الجمع كالثلاثة والأربعة»[146].

الثاني: أنَّ (مقام إبراهيم) وإن كان مفرداً لفظًا إلا أنه يَشْتمل علىٰ آياتٍ كثيرة، لأنَّ القدمين في الصَّخرةِ الصَمَّاءِ آيةٌ، وغَوْصُهُمَا فيها إلىٰ الكعبين آية، وإلانَةُ بعضِ الصَّخرةِ دونَ بعض آية، وإبقاؤه علىٰ مَرِّ الزمان. قال معناه الزمخشري[147].

الثالث: أن يكونَ هذا من باب الطَيّ، وهو أن يُذْكَرَ جمعٌ ثم يُؤْتَىٰ ببعضِه ويُسْكَتَ علىٰ ذِكْر باقيه لغرضٍ للمتكلم ويسمَّىٰ طَيًّا[148] ومنه قوله ﷺ: (حُبِّبَ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا: النِّسَاءُ، وَالطِّيبُ، وَجُعِلَ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ)[149].

ذَكَر اثنين وهما الطِّيب والنِّساءُ، وطَوَىٰ ذِكْرَ

(142) جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري (6/ 26).

(143) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية (1/ 475).

(144) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (1/ 475).

(145) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية (1/ 476)؛ فتح البيان في مقاصد القرآن، القنّوجي (2/ 290).

(146) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري (1/ 388).

(147) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (1/ 388).

(148) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (3/ 318).

(149) أحمد بن حنبل، مسند، رقم الحديث (14037) (21/ 433). قال المحقق: «إسناده حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين غير سَلام أبي المنذر، فهو صدوق حسن الحديث».

الثالثة، لا يقال: إنَّ الثالثة قوله: (وقُرَّةُ عيني في الصَّلاة) لأنَّها ليست من دُنْياهم، إنما هي من الأمورِ الأُخْروية، وفائدةُ الطيّ: تكثير ذلك الشيء[150]. كأنَّه قيل: فيه آيات بينات مقام إبراهيم وأمْن داخله، وكثيرٌ سواهما[151].

أمَّا من حيث الإعراب فقد عدَّ الزمخشري قوله جلَّ وعلا: ﴿ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ ﴾ عطفَ بيان[152]، وردَّ عليه أبو حيان الأندلسي هذا من جهة تَخَالُفِهما تَعْريفًا وتنكيراً فقال: «قوله مخالفٌ لإجماع الكوفيين والبصريين، فلا يُلتفت إليه. وحكمُ عطفِ البيان عند الكوفيين حكمُ النَّعتِ فَتَتْبَعُ النِّكرةُ النِّكرةَ والمعرفةُ المعرفةَ، وقد تبعهم في ذلك أبو علي الفارسي. وأمَّا عند البصريين فلا يجوز إلَّا أن يكونا معرفتين. ولا يجوزُ أن يكونا نكرتين. وما أعربَهُ الكوفيون ومن وافقهم: عطفُ بيانٍ وهو نكرة على النِّكرة قبلَهُ، أعربَهُ البصريونَ بدلاً، ولم يَقُمْ لهم دليلٌ»[153].

علمًا أنَّ الزمخشري لَمَّا أعرب مقامَ إبراهيم وأَمْنَ داخِله بالتأويل المذكور، اعتَرَضَ على نفسِه بأنَّه كيف تكون الجملةُ عطفَ بيان للأسماء المفردة؟ فقال: فإنْ قلت: كيف أَجَزْتَ أن يكونَ مقامُ إبراهيم والأمنُ عطفَ بيان، وقولُه: ﴿ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًاۗ ﴾ جملةٌ مستأنفةٌ: إمَّا ابتدائيةٌ وإمَّا شرطيةٌ؟

قلتُ: أَجَزْتُ ذلك من حيث المعنى؛ لأنَّ قوله: ﴿ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًاۗ ﴾ دلَّ على أَمْنِ مَنْ دخله، فكأنَّه قيل: (فيه آياتٌ بيِّنات: مقامُ إبراهيم وأَمْنُ مَنْ دخله).

ألا ترى أنَّك لو قلتَ: (فيه آيةٌ بيِّنَةٌ: مَنْ دَخَله كان آمنًا) صَحَّ، لأنَّ المعنى: فيه آيةٌ بينةٌ أَمْنُ مَنْ دَخَلَه[154]. قال أبو حيان: «وليس بواضحٍ لأنَّ تقديرَه وأَمْنُ الداخل هو مرفوعٌ عطفًا على (مقام إبراهيم) وفَسَّر بهما الآياتِ، والجملةُ من قوله: ﴿ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًاۗ ﴾ لا موضعَ لها من الإعراب فَتدافَعا، إلاَّ إن اعتقد أنَّ ذلك معطوفٌ محذوفٌ يَدُلُّ عليه ما بعده، فيمكن التوجيهُ، فلا يُجْعَلُ قولُه: ﴿ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًاۗ ﴾ في معنى: (وأَمْنُ داخِلِه) إلا من حيثُ تفسيرُ المعنى لا تفسيرُ الإعراب، وهي مُشاحَّةٌ لا طائلَ تحتها، ولا تدافُعَ فيما ذَكَر؛ لأنَّ الجملة متى كانَتْ في تأويلِ المفردِ صَحَّ عطفُها عليه، ثمَّ المختارُ أن يكونَ قولُه: ﴿ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًاۗ ﴾ خبر مبتدأ مضمرٍ، لا كما قَدَّروه حتى يلزمَ الإشكالُ المتقدم، بل تقدِّرُه: أحدها مقام إبراهيم، وهذا هو الوجه»[155].

(150) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (3/ 319).

(151) مدارك التنزيل وحقائق التأويل، النسفي (1/ 276).

(152) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري (1/ 387).

(153) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان (3/ 272).

(154) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (1/ 388).

(155) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان (3/ 272). وينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (3/ 320).

أهمُّ النَّتائج:

وبعد هذه الجولة الشيقة، أسأل الله الإخلاص فيها، فقد توصَّل البحث إلىٰ ما يلي:

1) استخدم أبو حيان في تفسيره صيغًا متعددة لمصطلح سعة الكلام، منها: السَّعة، التوسُّع، اتسع، الاتساع، وقد قصد بها وضع الألفاظ في غير موضعها في التراكيب المختلفة بقصد الإيجاز والاختصار، والتنويع، والتخفيف، والتعظيم، وغيرها.

2) توصَّل البحثُ إلىٰ أنَّ هناك صورًا كثيرة لاتساع دلالة الألفاظ والتراكيب في تفسير البحر المحيط، فقد يكون التوسع في معنىٰ اللفظة، وقد يكون في صيغتها، وقد يكون في معنىٰ الجملة.

3) اتضح من خلال هذه الدِّراسة أنَّ التوسعة متأتية في الأفعال التي لها مصادر مختلفة كـ(نباتًا) و(إنباتًا) وهذا داعٍ للتأمُّل والتفحص، وحاول البحث تسليط الوجه الدَّلالي، والتوسُّع الإثرائي في معنىٰ النَّصِّ القرآني.

4) الاختلاف شيء آخر غير التوسيع؛ لأنَّ الاختلاف - أحيانًا - يتضمَّن التمايز سواءً كان ذلك بالتفاضل أم بالتنوع. أمَّا التوسيع فلا يستلزم الاختلاف دائمًا.

5) إنَّ باب التوسع في التعبير أو المعنىٰ أكثر من أن يحاط به في اللغة العربية عمومًا وفي لغة القرآن خصوصًا، ذلك أنَّ فيها من المرونة والقدرة علىٰ التحوّل والتبدل في الصِّيغ والتراكيب وتوليد المعاني والتوسع فيها بطرائق فنية ذوقية تصل أحيانًا إلىٰ درجة الإعجاز.

6) تعدُّ ظاهرة التوسّع اللغوي من الظواهر التي استحوذت علىٰ اهتمام العلماء من مفسِّرين ولغويين وبلاغيين ونحويين وفقهاء، وقد كان لكلٍّ منهم وجهة نظر وتحديد.

7) من المحظور أن يوسَّع معنىٰ اللفظ ليتناول معنىً جديداً لا يدلُّ عليه اللفظ باصطلاحه الشرعي، أو أن يضيَّق اللفظ فيُخرج منه بعض صوره بلا دليل من مخصِّص.

8) تتعدَّد أحيانًا الآليات المنتجة للاتساع، فقد يجتمع اتساع دلالي مع مجاز مرسل، وقد يجتمع اتساع دلالي مع الحذف أو التقدير، وغيرهما.

9) علاقة التوسع ببلاغة القرآن الكريم، وأنَّه حمَّال معانٍ في حدود ضوابط التفسير.

.. وأخيرًا فإنَّ الحاجة تبقىٰ ماسة لمعجم انتقائي سياقي للتوسُّع في التفسير أو المعنىٰ القرآني، يرصد كل ما نشأ منه وتطور واستقرَّ مع الترجيح، كما يتولَّىٰ توضيح ما صعب تفسيره أو إدراكه من معاني الألفاظ بالأمثلة السياقية المستمدة من لغة القرآن المرنة، هذا والله أعلم..

(والحمد لله ربِّ العالمين)

ثبت المصادر والمراجع

اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر. الرُّومي، فهد بن عبدالرحمن. ط1، المملكة العربية السعودية: طبع بإذن رئاسة إدارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والإرشاد، 1407هـ- 1986م.

إتحاف فضلاء البشر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. البناء الدمياطي، أحمد بن محمد الدمياطي. تحقيق: أنس مهرة، ط3، بيروت: دار الكتب العلمية، 1427هـ- 2006م.

الإتقان في علوم القرآن. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. د.ط، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ- 1974م.

إرشاد العقل السليم إلىٰ مزايا الكتاب الكريم. أبو السعود العمادي. د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

الأشباه والنظائر. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر. ط1، د.م: دار الكتب العلمية، 1411هـ- 1990م.

أسرار العربية. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، كمال الدين. ط1، د.م: دار الأرقم بن أبي الأرقم، 1420هـ- 1999م.

الأصول في النحو. ابن السراج، محمد بن السري بن سهل النحوي. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. د.ط، بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت.

إعراب القرآن المنسوب للزجاج، الباقولي، علي بن الحسين بن علي الباقولي. تحقيق: إبراهيم الإبياري. ط4، القاهرة، وبيروت: دار الكتاب المصري، ودار الكتب اللبنانية، 1420هـ.

البحر المحيط في التفسير. أبو حيان، محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي. تحقيق: صدقي محمد جميل. د.ط، بيروت: دار الفكر، 1420هـ.

بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. تحقيق: محمد علي النجار. د.ط، القاهرة: المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية- لجنة إحياء التراث الإسلامي، د.ت.

البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة - القراءاتُ الشاذةُ وتوجيهها من لغة العرب. القاضي، عبدالفتاح بن عبدالغني القاضي. د.ط، بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت.

البلاغة العربية. حبنَّكة، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني. ط1، دمشق، وبيروت: دار القلم، والدار الشامية، 1416هـ-1996م.

التحرير والتنوير. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشور. د.ط، تونس: الدار التونسية للنشر، 1984هـ.

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. أبو حيان، محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي. تحقيق: د. حسن هنداوي. ط1، دمشق، إشبيليا: دار كنوز، د.ت.

التضمين النحوي في القرآن. فاضل، محمد نديم فاضل. ط1، المملكة العربية السعودية: دار الزمان، 1426هـ- 2005م.

التفسير البسيط. الواحدي، علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي. ط1، المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1430هـ.

تفسير القرآن العظيم. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن

كثير. تحقيق: سامي سلامة. ط2، د.م: دار طيبة، 1420هـ- 1999م.

تهذيب اللغة. الهروي، محمد بن أحمد الهروي. تحقيق: محمد عوض مرعب. ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001م.

الجامع لأحكام القرآن. القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي. تحقيق: أحمد البردوني، وآخرين. ط2، القاهرة: دار الكتب المصرية، 1384هـ-1964م.

الجملة العربية والمعنى. السامرائي، فاضل صالح. ط2، الأردن: دار الفكر، 1430هـ-2009م.

جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع. الهاشمي، أحمد بن إبراهيم. تدقيق: د. يوسف الصميلي. د.ط، بيروت: المكتبة العصرية، د.ت.

حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح. ابن القيم، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية. د.ط، القاهرة: مطبعة المدني، د.ت.

الحيوان. الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني. ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ.

الخصائص. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي. ط4، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت..

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. السمين الحلبي، شهاب الدين أحمد بن يوسف. تحقيق: د. أحمد محمد الخراط. د.ط، دمشق: دار القلم، د.ت.

الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. تحقيق: محمد عبد المعيد ضان. ط2، الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1392هـ- 1972م.

درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري. القاسم بن علي، الحريري البصري. تحقيق: عرفات مطرجي. ط1، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1418هـ- 1998م.

دلائل الإعجاز في علم المعاني. الجرجاني، عبد القاهر بن عبدالرحمن الجرجاني. تحقيق: محمود محمد شاكر. ط3، القاهرة، وجدة: مطبعة المدني، ودار المدني، 1413هـ-1992م.

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. الألوسي، شهاب الدين محمود الألوسي. تحقيق: علي عبد الباري عطية. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ.

السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير. الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب. د.ط، القاهرة: مطبقة بولاق الأميرية، د.ت.

شرح تسهيل الفوائد. ابن مالك، محمد بن عبد الله. تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، وآخرين. ط1، د.م: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1410هـ-1990م.

الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني. ط1، د.م: محمد علي بيضون، 1418هـ-1997م.

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. الجوهري، إسماعيل بن حماد الجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط4، بيروت: دار العلم للملايين، 1407هـ- 1987م.

طبقات الشافعية. الشهبي، أبو بكر بن أحمد الشهبي. تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان. ط1، بيروت: عالم الكتب، 1407هـ.

علم البيان. عتيق، عبد العزيز. د.ط، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة، 1405هـ-1982م.

عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ. السمين الحلبي، شهاب الدين، أحمد بن يوسف. تحقيق: محمد باسل عيون

السود. ط1، د.م: دار الكتب العلمية، 1417هـ-1996م.

العمدة في محاسن الشعر وآدابه. ابن رشيق، الحسن بن رشيق القيرواني. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط5، د.م: دار الجيل، 1401هـ-1981م.

غرائب التفسير وعجائب التأويل. الكرماني، محمود بن حمزة بن نصر. د.ط، المملكة العربية السعودية، وبيروت: دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن، د.ت.

فتحُ البيان في مقاصد القرآن. القنّوجي، محمد صديق خان. مراجعة: عَبدالله الأنصَاري. د.ط، بيروت: المكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، 1412هـ- 1992م.

فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف). الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله. تحقيق: إياد محمد الغوج. ط1، الإمارات العربية المتحدة: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، 1434هـ-2013م.

الفلسفة القرآنية. العقاد، عباس محمود. ط2، بيروت: دار الكتاب العربي، 1969م.

الكتاب. سيبويه، عمرو بن عثمان. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408هـ-1988م.

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر الخوارزمي. ط3، بيروت: دار الكتاب العربي، 1407هـ.

الكشف والبيان عن تفسير القرآن. الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم. تحقيق: أبي محمد بن عاشور. ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1422هـ-2002م.

كنز الكتاب ومنتخب الأدب كنز الكتاب ومنتخب الآداب (السفر الأول من النسخة الكبرىٰ). أبو البونسي، إسحاق إبراهيم بن أبي الحسن الفهري. تحقيق: حياة قارة. د.ط، الإمارات العربية المتحدة: المجمع الثقافي، 2004م.

لمسات بيانية في نصوص من التنزيل. السامرائي، فاضل صالح. ط3، الأردن: دار عمار، 1423هـ- 2003م.

المزهر في علوم اللغة وأنواعها. السيوطي، جلال الدين (ت911هـ). تحقيق: فؤاد علي منصور. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ- 1998م.

معاني القرآن وإعرابه. الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل. تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1408هـ- 1988م.

معاني النحو. السامرائي، فاضل صالح. ط1، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1420هـ-2000م.

معجم مقاييس اللغة. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. د.ط، د.م: دار الفكر، 1399هـ-1979م.

معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار. الذهبي، شمس الدين محمد ابن قَايْماز الذهبي. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ-1997م.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق ابن غالب. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ.

مفاتيح الغيب. الرازي، محمد بن عمر بن الحسن التيمي. ط3، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1420هـ.

ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل. الغرناطي، أحمد ابن إبراهيم بن

الزبيـر الثقفـي الغرنـاطي. د.ط، بيـروت: دار الكتـب العلمية، د.ت.

المنهاج الواضـح للبلاغـة. عـوني، حامـد. د.ط، القـاهرة: المكتبـة الأزهرية للتراث، د.ت.

***